المستخلص

تناولت الدراسة النظام السياسي في العراق وشرط إقامة الدولة المدنية التي تحدد مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي. كما يناقش الخصائص والعوامل التي تعزز النظام وشعبيته. وتلقي الدراسة الضوء على طبيعة النظم السياسية العراقية منذ إنشائها في ١٩٢١ إلى ٩ أبريل ٢٠٠٣ عندما أطاح النظام السابق.

تقدم الدراسة مفهوم الدولة المدنية في إشارة إلى الخلفية التاريخية لإنشاء الدولة، والمفاهيم المتعلقة بالدولة والنظريات الفقهية التي تبرر أسباب إقامة الدولة.

وتشير الدراسة إلى أهم شرط لإقامة الدولة المدنية بعد عام ٢٠٠٣، وهي متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية. ويمكن تفعيل هذه المتطلبات واستثمارها بشكل مناسب لإقامة دولة مدنية حديثة في العراق تحارب الطائفية والقومية والحصانة القبلية وتحدد مواطنة الدولة التي تحقق العدالة والقانون واستقلالية القضاء والمؤسسات الدستورية النشطة. ومن المؤكد أن هذه المؤسسات مترابطة وفقا للقانون والرصد الدستوري والشعبي الذي يرسي حلولا لجميع مشاكل العراق سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. وسيسهم ذلك في تعزيز وتقوية الدولة ونظامها السياسي على المستويين الداخلي والخارجي.

CONCLUSION

The study tackles the political system in Iraq and the requirement of establishing civil state, which identifies various notions related to the political system. Also, it discusses the characteristics and the factors that strengthen the system and its popularity. The study shades light on the nature of Iraqi political systems from its establishment in 1921to April 9th 2003 when ex-regime toppled.

The study introduces the concept of civil state in reference to the historical background of the state's

establishment, the concepts related to the state and the juristic theories that justify the reasons of establishing the state.

The study refers to the most important requirement to establish the civil state after 2003, which are political, social, cultural and economic requirements. These requirements can be activated and invested properly to establish a modern civil state in Iraq that fights sectarianism, nationalism, tribal rationing, and establishes a state citizenship that achieves justice, law, independency of judiciary and active constitutional institutions. Certainly, these institutions are interrelated subject to the law and constitutional and popular monitoring, which set up solutions for all the problems of Iraq whether they are political, economic, social or cultural ones. This will contribute to foster and strengthen the state and its political system on both levels the internal and the external one.

المقدمة

لابد لاي نظرية نافذة للدولة ان ننظر اليها حين تجرى مجرى التنفيذ . فأرادتها هي القرار الذي انتهى اليه نفر قليل من الرجال نيطت بهم سلطة قانونية لوضع القرارات .كما ان الازمة المتعلقة بنظرية الدولة لن تحلها المناقشات الجدلية وحدها اذ على الافكار ان تنتظر ريث ماتقع الاحداث الباعثة لها من مرقدها .

وقد برزت الدولة كمفهوم حديث في اطار مايعرف بالدولة القومية او الوطنية الحديثة من خلال معاهدة (وستفاليا) عام ١٦٤٨م . ولذا فان مفهوم الدولة يعد من المفاهيم المهمة في علم السياسة ، بل ان احد التعريفات الشائعه لهذا العلم انه علم الدولة وقد احتل مفهوم الدولة مكانة مهمة في الفكر السياسي الحديث على اختلاف مفكرية وتنوع مصادره نتيجة الاهتمام المتزايد والتطورات السياسية اللاحقة والتي تتعلق بمنظومة فكرية متعددة ومختلفة من التنظيرات والتصورات الفكرية والقوى السياسية المؤثرة فيها . ويمكن القول ان القرن العشرين قد مثل عصر الدولة المدنية وانبثاقها كارقى مستوى من مستويات التنظيم الانساني ، اما في البلدان العربية عموماً ، والعراق بشكل خاص ارتبطت دراسة مفهوم الدولة بالفكر السياسي المعاصر بمراحل تاريخية وسياسية متعددة ابتدأت من العهد العثماني ودخول الاستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الاولى ، ثم تقسيم هذه البلدان ضمن اتفاقيات (سايكس – بيكو) الى مناطق نفوذ للبريطانيين والفرنسيين في هذه الحرب ويمكن ملاحظة العديد من الحالات التي تبدو فيها الدولة وكانها لم تستكمل بعد امتلاك مقوماتها بمعناها الحديث .

ان من متطلبات بناء الدولة المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو تحقيق المواطنة والتي تعني ان الفرد لايعرف بمهنته او بدينه او بقوميته او باقليمه او بماله او سلطته ، وانما يعرف تعريفا قانونياً اجتماعيا بانه مواطن ، اي انه عضو في المجتمع ،

ان هذه الدراسة تلقي الضوء على النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء الدولة المدنية في العراق خاصة بعد عام ٢٠٠٣م .

اشكالية الدراسة : ان طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والدولة والحكومة هي علاقة مترابطة ومتكاملة .

فرضية الدراسة : ان الاعتماد على الدستور وبناء مؤسسات وطنية راسخة يمكن اعتمادها كمرجعية قانونية وسياسية عليا لتطوير النظام السياسي يؤدي بالنتيجة الى نجاح مشروع بناء الدولة المدنية بعد توفير كافة المتطلبات اللازمة .

اهمية الدراسة : تنبع اهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوع جديد يتعلق بالنظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء دولته المدنية في ضل وجود صراع سياسي وفكري في العراق ومحاولات متعددة لإعادة تأسيس الدولة العراقية الحديثة على وفق رؤى ومشاريع ونظريات سياسية مختلفة

اما عن خطة الدراسة : فقد تضمنت الدراسة ثلاث مباحث رئيسية فضلاً عن المقدمة والخاتمة تناول المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للنظام السياسي والدولة المدنية اما المبحث الثاني : فقد تناول الجذور التاريخية لنشأة الدولة المدنية في العراق اما

المبحث الثالث : فقد تناول متطلبات تحقيق الدلة المدنية في العراق ثم جاءت الخاتمة والمصادر التي تم الاستعانه بها .

المبحث الاول **: الاطار المفاهيمي للنظام السياسي والدولة المدنية .**

ان الانسان في العالم الحديث يجد نفسه يعيش في ظل سلطان حكومات وينشأ التزامه في طاعة اوامرها من طبيعته . فهو حيوان مدني بالطبع تنزع به غريزته الموروثه نحو العيش مع الاقران .في هذا المبحث من الدراسة نتناول اهم مفاهيم التي تناولت بالتحليل والدراسة النظام السياسي و الدولة المدنية . وذلك من خلال مطلبين رئيسيين يتناول المطلب الاول مفهوم النظام السياسي :

اما المطلب الثاني فيتناول مفهوم الدولة المدنية :

المطلب الاول : مفهوم النظام السياسي

شهد العراق تأسيس الدولة ومؤسساتها الدستورية وبالتالي نظامها السياسي في بدايات القرن العشرين ١٩٢١م. واليوم يشهد العراق في بدايات هذا القرن اعادة التأسيس لهذه الدولة التي حلت جميع مؤسساتها واجهزتها وسلطاتها بعد ٩نسيان ٢٠٠٣م.

ان النظام السياسي استخدم بدلالة القانون الدستوري حيث تتركز الدراسة في كلا منها على نظام الحكم من الناحية القانونية المجردة [١] .

وقد تراجع هذا المفهوم للنظام السياسي والنظرة القانونية في فترة مابين الحربين العالمتين ، ومما لاشك فيه ان القانون الدستوري هو وليد الكثير من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تبنتها الجماعة في زمن معين . ان السبب في تطور المفهوم السياسي هو اتساع دائرة نشاط السلطة والذي شمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية [٢] .

وفي هذه الدراسة لابد من اعطاء بعض المفاهيم والتعاريف المحددة للنظام السياسي ومعرفة اهم خصائصه وكذلك بيان كيفية الاستدلال على وجود نظام سياسي في اي بلد ؟

عرفت مجموعة العلوم السياسية ، النظام السياسي انه (مجموع التفاعلات والادوار المتداخلة والمتشابكة والتي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم اي بتوزيع الاشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع . او التي تتضمن الاستخدام الفعلي او التهديد باستخدام الارغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي ،او التي تدور حول القوة والسلطة والحكم او التي تتعلق بتحديد المشكلات ووضع وتنفيذ القرارات السياسية)[٣] .

ويعرف هارولد لاسويل النظام السياسي بانه (النفوذ وصحاب النفوذ على اساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع) اما غابريل الموند فيرى ان النظام السياسي (هو ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات المتعلقة والتي يقدم من خلالها الوظائف وذلك بواسطة استخدام القوة الاجبارية الشرعية او التهديد باستخدامها)[٤] ويعرف الدكتور محمد طه بدوي النظام السياسي باعتباره مؤسسات منظمة قانونياً مستقلة ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري الثقافي الروحي اي بالبيئة التي تحيط فيه [٥] .

ويعرف الدكتور (محمد طه بدوي) النظام السياسي باعتباره مؤسسات منظمة قانونياً مستقله ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري الثقافي الروحي اي بالسياقة او البيئة الذي تحل فيه[٦] .

اما الدكتور محمد نصر منها فيعرف النظام السياسي بانه "الانماط المتداخلة المتشابكه الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية والنظام هو اطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية ، اسهاماً في العمل السياسي[٧] .

اما عن خصائص النظام السياسي فيمكن عدها بما يلي [٨] .

اولاً : البنيان ، حيث ان لكل نظام سياسي بنية محددة تستطيع ان تحدد ملامحها من خلال الدستور الذي يحدد اطار وطبيعة عمل هذا النظام والشكل او البناء وبغض النظر عن بساطة تركيبه او تعقيده وسواء كان هذا النظام السياسي متطور او متقدماً .

ثانياً : الوظيفة ، تختلف مسألة الوظيفة من نظام سياسي الى اخر باختلاف الاتجاهات والرؤى السياسية السائدة وتتمثل هذه كما حددها مبتداستون وجابريل الموند في المهام المسندة للنظام ومدخلاته ومخرجاته التي تنبثق من قدراته .

ثالثاً : التخصص وجود مؤسسات متخصصه معتمده منوط بها تقدم وظيفة معينة لتحقق اهداف محددة .

رابعاً : تعقيد التراكيب وهي الخاصية التي تجمع بين معظم الانظمة السياسية والسبب في هذا التعقيد كون النظام السياسي نظام فرعي متشابك مع نظم اخرى ومتفاعل معها الى جانب كون مسألة التشخيص الوظيفي صعبة التحقق بشكل دقيق .

اما عن كيفية الاستدلال على وجود نظام سياسي ؟

هنالك بعض المؤشرات او المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على النظام السياسي وهي [٩] .

١- القدرة الاستخراجية ٢- القدرة التنظيمية ٣- القدرة التوزيعية

اما عن كيفية الاستدلال على وجود نظام سياسي ؟

هنالك بعض المؤشرات او العوامل التي يستمد منها النظام السياسي اسباب قوته وشعبيته فهي ١-طاعة النظام السياسي ٢ - قبول كل الاجراءات التي يتخذها النظام السياسي .

٣- الخوف من العقاب .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق الى النظم السياسية التي مر بها العراق في الفترات الماضية بدءً بالنظام الملكي ١٩٢١م. حتى عام ٢٠٠٣م .

المطلب الثاني : مفهوم الدولة المدنية

حظيت دراسة الدولة باهتمام سائر الباحثين في العلوم النظرية ، كما ان النظرية العامة للدوله هو شكل للنظام السياسي [١٠] .وقد اختلف الفقه في بيانه لاصل نشأت الدولة حيث تعرض الفقهاء لمجموعة من النظريات التي تبحث في اساس نشأت الدولة .

ان لفظة الدولة ليست قديمة جداً ، وان معظم الافكار التي تثيرها كفكرتي السلطة والنظام ، ترجع مع ذلك الى الدولة اليونانية والامبراطورية الرومانية .على ان الفكر الحديثة للدولة دخلت في الاصطلاح السياسي في القرن السادس عشر[١١] .

ان (ميكيافيلي) هو اول من ذكر لفظ (دوله) في متابه الامير – ليدل على ان كل هيئة لها سلطة عل الشعوب تعد دولة او جمهورية او امارة ، على الرغم من ان (ابن خلدون) في المقدمة استعمل مصطلح (الدولة) في مواضيع مختلفة[١٢]

ان مفهوم الدولة لا يمكن تحديده واعطاء المعنى الحقيقي له دون الرجوع الى اصل الكلمة الدولة االي هو اشكالي لدى الغرب ولدى العرب ، ان جذر كلمة الدولة في الغرب يعني الشيء الثابت وغير المتحرك (state) بينما المصطلح العربي لهذا المفهوم فيعني المتغير غير الثابت ، من (دال) (دوله) اي (دار وانقلب من حال الى حال) ٠ معجم اسقطناه اسقاطاً على مجتمعاتنا ولم نلجأ الى تتبع مراحل تطوره ضمن المنظومة الثقافية الخاصة بالمجتمعات والثقافة العربية[١٣] .

لقد حدثت تطورات مهمة في التاريخ البشري بشكل متدرج وبطيء ادت الى ظهور مفهوم الدولة المدنية والتي تبلور شكلها بطريقة ممارسة السلطة فيها وعلاقتها بالمواطنين في مراحل متعاقبة .

لقد بدأت هذه التطورات منذ زوال الامبراطورية الرومانية منذ بدايات القرن التاسع الميلادي . باتت الكنيسة هي الوريث الوحيد للثقافة الرومانية وللامبراطورية ، ومن ثم كانت الكنيسة هي السبيل الامثل للراغبين بالوصول الى الحكم والتوسع فيه وهذا مالجئ اليه (شارل الكبير) او (شار لمان) الذي نصب من قبل البابا (اليون الثالث) امبراطوراً في العام ٨٠٠ م وهو الذي رسخ النظام الاقطاعي[١٤] .

شهدت مجتمعات اوربا الغربية احداث هزت اركانها الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم السياسية ، كان من نتائجها خلق الدولة الحديثة ، فمن هذه الاحداث حركة الاصلاح الديني الذي قادها القس (مارتن لوثر) في المانيا ومن بعده ظهور الطبقة البرجوازية في القرن السادس عشر .

لقد شهد العالم بداية ظهور مفهوم (البرجوازية) ضد (الاقطاعية) في بدايات القرن السادس عشر ومن ثم ظهور فكرة الدولة القومية . كذلك شهد العالم حركة الاصلاح الديني في القرن الخامس عشر وانقسام العالم

المسيحي الى كاثوليك وبروتسات انتهت بمعاهدة (ويستفاليا ١٦٤٨ م) والتي رسمت خريطة جديدة لشكل العلاقة بين الدول المسيحية [١٥] . ان الدولة بصفتها مركزا لسلطة مجردة ولكنها في الوقت نفسه اداة سلطة الرجال الذين يحكمون بأسمها ، تشبه الاله الروماني جانوس (Janus) ذو الوجهين ، احد وجهيه مشرق يعكس حكم الحق ، والاخر مكتئب تطبعه كل الاهواء التي تحرك الحياة السياسية . وبذلك تظهر فكرة الدولة وكأنه شيء صناعي تستطيع الارادات التي هي بمصدرها وجوهرها ارادات انسانية ، ان تنسب الى كيان ، وعبر هذه العملية التي تنزع عنها الصفة الشخصية تكتسب هذه الارادات معنى وسلطة جديدتين ، بحيث تصبح ارادات الدولة ، وبالتالي لايعود ممكن معارضتها دون ان يوضع النظام القانوني العام للجماعة موضع الشك [١٦] .

وفي سياق تناول مفهوم الدولة المدنية بشكل واضح وموسع لابد من القول بان الدولة هي كيان يحتوي على الحكومة كأداة (تنفيذية – ادارية) ويحتوي ايضاً على مؤسسات واشياء ومعاني واليات ضبط اجتماعية اخرى ، فالى جانب الجهاز الاداري (الحكومة) هناك سلطات اخرى مثل سلطتي التشريع والقضاء ، وهناك مؤسسات غير حكومية ولكنها تخضع لقواعد الدولة وسلطتها ، وهناك الشعب والارض اللذان يكونان ركنين اساسيين من اركان الدولة [١٧] . وفي كتابه (القانون الدستوري والمؤسسات السياسية) يعرف (اندريه هوريو) الدولة (جماعة من الناس تستقر على اقليم معين يتسع نظاماً اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معيناً يهدف الى تحقيق الصالح العام وتستند الى سلطة مزودة بصلاحيات الاكراه) [١٨]

ويرى (غرامشي) ان الدولة تبنى على تحالفات اجتماعية تتحصل لها الغلبة في الصراع الاجتماعي السياسي ضمن حدود جغرافيتها فتبني بعد ذلك جهازها القمعي الذي يدور لها قدرة احتكار القمع الشرعي الداخلي ولكنها لابد من ان تبني لذلك على عنصر اخر هو الهيمنه الادراكية ، اي ايدلوجية وهوية الدولة [١٩] .

ان الدولة هي في الواقع سلطة القهر العليا في اي مجتمع سياسي بعينه ، بيد ان هذه السلطة تستخدم في الواقع لحماية مصالح الملاك ورعاية مصالح اصحاب ادوات الانتاج وتنميتها ان الدولة تعمل لصون نظام معين للعلاقة بين الطبقات . [٢٠]

ويرى (هيغل) ان الدولة ليست عملاً فنياً انها موجودة ابدا في العالم ، وهي قد انطلقت من دائرة التحكم والصدفة والخطأ [٢١] . ، هي تأليف " Synthese " بين الاسرة والمجتمع... وهي تعبير عن روح العالم ... هي الفكرة الالهية على الارض [٢٢] . ان الدولة هي عقلنة التفسير السحري للسلطة كما ان الدولة هي عامل ضغط لجدلية النظام والحركة [٢٣] . ان الدولة المدنية هي الدولة التي تقوم على اساس الحياد ولهذا الحياد انموذجان للتطبيق الاول يقوم على اساس حصر الدين في المجال الفردي والمجتمعي الخاص وابقاؤه بعيدا عن المجال العام ، وهذا النموذج مطبق في فرنسا ، اما النموذج الاخر الذي يطبق في الولايات المتحدة الامريكية والمانيا يقوم على اساس ان الدين فضلا عن كونه شأناً خاصاً بالفرد ، فأنه يؤدي دوراً مهماً في نمو وتطور الافراد والمجتمع في النظام العام [٢٤] . ان حيادية الدولة المدنية يبعث ويخلق دولة مستقرة ، لانها لاتنحاز الى اي قوة من قوى المجتمع ، او اي فئة من فئاته، بل هي راعية لكل الطوائف والقوى [٢٥] . ان الدولة المدنية ماهي الا نتيجة حتمية لتضافر مبادئ العقلانية والعدل والحرية والمساواة ، (ان المساواة لا تعني التماثل) ، وكل ما يلزم من مبدأ المواطنة التي لايكتمل معناها الا في ضوء القيم التي تعني اولوية الانتساب الى الوطن ومصالحة في الدائرة الكبرى للوطنية التي تشمل اختلاف الاديان والايدلوجيات السياسية ، فتحقق معها التعددية والتنوع العقائدي الذي يحتمه الدستور الحديث ويصونه القانون ان هذا الفهم يفتح ابواب الحرية السياسية على مصراعيه ، ويحترم التنوع العقائدي ، ويرى فيه علامة صحة وقوة المجتمع شانه في ذلك شأن التنوع البشري الذي يتحول من مصدر فرقة الى مصدر قوة . هذا مع العلم ان الدولة منذ بداية التاريخ تحمل معها قدراً من العقلانية ، ان قليلاً وان كثيراً ، وهذا شيء طبيعي ، ما دامت الدولة تعني التنظيم والتنظيم يعني اكتشاف طريقة اسهل واقرب لتحقيق هدف ما . الانسان عاقل يستعمل العقل اذا ما توفرت الظروف .

واخيراً فأن الدولة المدنية تقوم بدور الموازن والحكم بين مكونات المجتمع ، فهي مستقلة عن طوائف المجتمع وبقية مكوناته ، وهي فوق الطوائف لانها لكل الطوائف وهذه مهمه ليست باليسيرة [٢٦] . ان احدى نقاط الضعف الاساسية للدولة في نهاية العصر الوسيط كانت تاتي من الطلاق بين المسؤولين السياسيين وهيئة الاداريين المحترفيين . ان السياسيين السيئي

الاطلاع ، كانوا انانين ومتقلبين في قراراتهم وفق اهوائهم . وان الاداريين ، الذين كان ينقصهم الخيال والمعلومات حول بعض المسائل الاساسية كانوا يجدون انفسهم سجناء تشدد الروتين الاداري ولم يكونوا قادرين دائما على فرض سلطتهم على الرؤساء المحليين لذا اختار ملوك نهاية القرن الخامس عشر استصلاح جماعة السياسيين وليس البيرقراطية [٢٧]

ان الدولة المدنية هي الدولة القائمة على حكم القانون والمؤسسات السياسية الثابتة والمستقرة المنبثقة عن ارادة الشعب والمعبرة عن اماله وطموحاته وهي الدولة التي مرجعيتها الدستور المكتوب الذي يضع الحقوق ويضمن الحرية والمساواة لكل مكونات المجتمع دون تمييز بسبب الجنس او القومية او الدين او المستوى الاقتصادي او الاجتماعي للفرد ، وهذا الدستور يضع الاليات والقواعد لإدارة شؤون الدولة واساليب حل الصراعات والنزاعات التي تحدث داخل المجتمع عبر قوانين وقضاء عادل .

المبحث الثاني : الجذور التاريخية لنشأة الدولة المدنية في العراق

يضع جوزيف شترايرJosef R.strayer في اطروحة عن الاصول الوسيطة للدولة الحديثة " اربعة معايير اساسية لها هي [٢٨] .

١- الديمومة في المكان والزمان
٢- قيام مؤسسات سياسية موضوعية .
٣- ديموميمة المؤسسات السياسية
٤- الاحساس بالولاء والانتماء .

فالمعيار الاول : يتحدث عن وجوب استمرارية في الزمان والمكان لجماعة بشرية لكي تتحول الى دولة .

اما **المعيار الثاني**: فيتضح لظهور الدولة قيام مؤسسات سياسية غير شخصية ودائمة نسبياً

اما **الشرط الثالث** : ويتعلق بقدرة هذه المؤسسات باحتلالها مكانة وسلطة وازديادها .

اما **الرابع** : فيتمثل في انتقال مشاعر الولاء من العائلة والجماعة المحلية او المنظمة الدينية لصالح الدولة .

ومن اجل تطبيق تلك المعايير على الدولة العراقية منذ ولادتها عام ١٩٢١ نجد ان الكثير من هذه الشروط متوافرة ولكن حرفت واخرجت عن مسارها الصحيح نتيجة العديد من العوامل الداخلية والخارجية .

المطلب الاول : مرحلة الاحتلال والانتداب البريطاني

ان الدولة العراقية تشكلت عام ١٩٢١لغاية الانتداب البريطاني الذي دام حتى عام ١٩٣٢ حين اضحى العراق بلداً مستقلاً وعضوا في عصبة الامم انذاك كان الكيان الجديد مجتمعا مكونا من مجموعات اجتماعية عدة تتداخل مكوناتها وتتباين مع تعدد الولاءات الطائفية والمذهبية ، هنا عرب مسلمو من هذه الطائفة او تلك ، ايضا مسلمون من طوائف اخرى مختلفة وهناك سنة واكراد وشيعه وتنوعات اخرى بينهما ، وقد ارتبط هؤلاء في تنظيمات عشائرية ، وفرت لها بناءات اقتصادية واجتماعية وسياسية مناسبة وقد اتسمت هذه التقسيمات بتعدد الولاءات [٢٩] .

كانت البداية لبناء الدولة العراقية تتمحور حول موقف العراقيين من الوجود البريطاني لذلك عملت السلطات البريطانية كخطوة اولى لا ضفاء الشرعية والمقبولية على حكمها للعراق بأجراء الاستفتاء عام ١٩١٨ ، وفي ٢٥ شباط من العام ١٩ سافر (ارنولد ولسن) الى لندن حاملاً معه نتائج الاستفتاء الدائم لبقاء الحكم البريطاني المباشر للعراق الا ان هذه النتائج ليس كما نقلها ولسن ، فقد كانت مجمل الآراء تذهب باتجاه اقامة دولة عراقية يرأسها احد انجال (الشريف حسين) شريف مكه ، كما ان (ولسن) بالغ كثيراً بنقل مدى موافقة العراقيين على استمرار النفوذ البريطاني في العراق وكانت (غيرترود بيل) من الشخصيات التي خالفت ولسن في توجهاتها وكانت ميالة اكثر الى تشكيل دولة عراقية يحكمها الانكليز بشكل غير مباشر [٣٠] .

وعندما نناقش بدايات التوجه نحو الدولة المدنية بالعهد الملكي تبرز لنا العديد من السمات والتوجهات في هذا الصدد . جاء في خطاب التتويج الذي القاه (فيصل بن الحسين) ، عقب اختياره ملكاً للعراق في ٢٣ اب ١٩٢١ (ان الامة العراقية ، ستخرج في هذا العصر الجديد جديراً باحترام الشعوب ، وقادرة على حكم ذاتها باتباع الخطة المعقولة والحكيمة التي سارت عليها الى الان حكومتها ، وسترى ان القانون الاساسي الذي ستنشر حكومتي مسودته قريباً سيكون من ارقى قوانين العالم المتمدن الاساسية ، وستحتفل الامة العراقية وتستند اليه في ادارة شؤونها) .

كما تحدث عن ابرز مهامه القادمة كملك وهي : اجراء انتخابات عامة لغرض اقرار مجلس تأسيسي ، يضع بمشورة الملك دستوراً للعراق ، والمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية. لقد قيدت هذه المعاهدة

المجلس التأسيسي العراقي في موافقته على القانون الاساسي العراقي بشرط على ان لا يخالف اي من نصوص المعاهدة ، وبحلول اذار من العام ١٩٢٤ اجريت انتخابات المجل التاسيسي العراقي ، وبحلول العاشر من حزيران من العام نفسه وافق المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢ وبذلك اصبحت نافذة المفعول [٣١] .

وقد تكون القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥ ، من مقدمة وعشرة ابواب وكان عدد مواده (١٢٥) مادة ، لقد بين القانون الاساسي العراقي ، ان العراق بلد ديمقراطي ، وان المساواة والحرية والعدالة ، هي اسس النظام السياسي في هذا القانون لكن الحقيقة تكمن في ان الحكومات المتعاقبة على حكم العراق طيلت العهد الملكي كانت قائمة على الدكتاتورية الفردية وخرق الدستور ، ومصادر الحريات العامة والخاصة [٣٢] . وقد عانت الدولة العراقية الحديثة منذ قيامها من الدكتاتورية وذلك من خلال الصلاحيات التي منحها الدستور ومن تلك الصلاحيات ماورد في الباب الثاني تحت عنوان الملك وحقوقه ، فالملك مصون غير مسؤول ، وهو الذي يصادق على القوانين ويصدرها بمراسيم ويختار رئيس الوزراء .

المطلب الثاني : مرحلة الاستقلال والحكم الوطني .

بعد سلسلة من الاحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية نال العراق استقلاله الشكلي عام ١٩٣٢وهو تاريخ دخوله كعضو في عصبة الامم المتحدة واصبح دولة ذات سيادة منهياً حقبة من الاحتلال والانتداب البريطاني عليه .

اما فيما يتعلق بالدولة ونظامها السياسي في تلك المرحلة فقد استمر العمل بالقانون الاساسي لعام ١٩٢٥ م. وقد نظمت الدولة تنظيماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واصبح لها نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والمتمثل بوجود مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية فاعلة على الساحة العراقية والدولية . فعلى المستوى الداخلي كان هنالك برلمان واحزاب سياسية وانتخابات تجرى بين فترة واخرى الا انها كانت صورية وغير حقيقية لاتمثل الواقع العراقي بشكل دقيق ، ويذكر الدكتور (منذر الشاوي) ان الوزراة العراقية في العهد الملكي لم تعد اكثر من مجلس للملك تتخذ فيه القرارات وان انعدام دور الوزارة وضعف مجلس النواب اديا الى تركيز السلطة بيد الملك .

وبعد الاطاحة بالنظام الملكي واعلان النظام الجمهوري في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ فقد تفرد الزعيم عبدالكريم قاسم في الحكم اما في الجمهورية الثانية في شباط ١٩٦٣ فقد شهدت هذه المرحلة ممارسات استبدادية قاسية ، كانت بعيدة عن الحقوق السياسية والحريات العامة للانسان ولن تسمح بعمل الاحزاب السياسية بممارسة نشاطها ولم تجرى انتخابات حرة ونزيهه فضلاً عن انعدام وسائل الاعلام الحرة .

وبعد سقوط نظام حكم حزب البعث في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وقيام الجمهورية الثالثة بانقلاب عسكري قاده (عبدالسلام محمد عارف) وقد جعل السلطة التشريعية بيد المجلس الوطني لقيادة الثورة الا ان المجلس لم يكن له وجود ولاسلطة فعلية فانحصرت السلطة التشريعية عملياً بيد رئيس الجمهورية الذي اصبحت صلاحياته مطلقه [٣٣]

وبعد عودة البعث الى السلطة عبر انقلابين في ١٧ تموز ١٩٦٨ والثاني في ٣٠ تموز من العام نفسه يمكن ملاحظة ان بنية الدولة العراقية التي قامت بعد (١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨) والتي استمرت الى ٩نيسان ٢٠٠٣ تمثلت بوجهان مستقلان نظام حكم الحزب الواحد الشمولي ونظام حكم العائلة (او العشيرة الواحدة) [٣٤] .

اما بعد سقوط النظام حكم البعث في ٩ نيسان فقد بدأ التأسيس لدولة عراقية ديمقراطية حديثة عبر سلسلة من الاجراءات والاليات المتعددة نذكر منها الامر رقم (٩٧) الصادر في حزيران ٢٠٠٤ الذي نظم العمل السياسي والاحزاب السياسية وقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية واخيرا الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥م .

الذي جاء بنصوص ومواد تؤكد على بناء دولة مدنية ديمقراطية تحترم حقوق الانسان وحرياته العامة وتؤكد على المواطنة والمساواة واحترام القانون واستقلال القضاء وحرية الصحافة والاعلام ، الا ان تلك النصوص والمواد لم تؤخذ طريقها الى التطبيق العملي فاصبح بناء الدولة هشاً واصبح العراق يعد من الدول الفاشلة نتيجة المحاصصة السياسية والحزبية وانتشار الفساد المالي والاداري في جميع مفاصل تلك الدولة

المبحث الثالث : متطلبات تحقيق الدولة المدنية في العراق

في هذا المبحث من الدراسة نحاول تسليط الضوء على متطلبات تحقيق الدولة المدنية في العراق وهي متوافرة لو احسن استغلالها وتفعيلها وتبلورة الرؤية الوطنية الواضحة لتطبيقها على ارض الواقع وبالتالي يمكن التركيز عليها لبناء دولة مدنية ديمقراطية تقوم على اساس المواطنة وتنبذ الطائفية والقومية والقبلية واي مسميات اخرى يتناقض وجودها مع هذا المشروع الكبير .

وقد تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب رئيسية تناول

المطلب الاول : المتطلبات السياسية

اما المطلب الثاني : تناول المتطلبات الاجتماعية والثقافية

اما المطلب الثالث: فقد تناول المتطلبات الاقتصادية

المطلب الاول : المتطلبات السياسية

ان الشكل السياسي للانظمة الحاكمة في العراق قبل عام ٢٠٠٣ م ومابعده شكلت عوامل اساسية لبناء الدولة المدنية في العراق على الرغم من عدم وجود تطبيق عملي لما نصت عليه الدساتير والقوانين منذ نشوء دولة العراق الحديثة وتتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق عام ١٩٢١ وصدور قانون المجلس التاسيسي العراقي المراد انتخابه عام ١٩٢٤ والذي كانت له ثلاث غايات هي البت بشأن المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٤ والتصديق على القانون الاساسي العراقي واصدار قانون الانتخابات النيابية .

ان من ابرز تحولات الثقافة السياسية العراقية منذ ان تشكلت الدولة العراقية عام ١٩٢١ كونها ثقافة غير شاملة لذلك بدأت اولى محاولات لايجاد هوية للوطن الجديد بدأت المحاولة بمفارقة تتمثل في اختيار ملك لاصول غير عراقية لحكم العراقيين ، فاصل الملك فيصل من الحجاز وهو ابن الشريف الحسين بن علي شريف مكه وحاكمها قبل سيطرة ال سعود عليها وبقية مناطق نجد والحجاز المعروفة الان بالسعودية [٣٥] .

كما ان الجهازين الاداري والعسكري اللذين شكلا البنى الاولى للدولة العراقية الحديثة كانا خليطاً غير متجانس من الضباط الشريفين الذين شاركوا في ثورة عام ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية ، والذين قاتلوا تحت راية ماسمي (الدولة العربية الكبرى) من جهة ومن جهة اخرى من المتأثرين بالأنموذج العثماني في ادارة المجتمع والدولة ، فوزير الدفاع

العراقي الاول (جعفر العسكري) كان ضابطا في الجيش العثماني ، ومن ثم التحق بثورة عام ١٩١٦م . بقيادة الشريف (حسين بن علي) ضد العثمانين .

ان صعوبة التاسيس الاول للدولة الحديثة كان يتركز على حقيقة ، انه فيما عدا نخبة المجتمع في العراق ، فان جل افراد هذا المجتمع لايعون معنى الدولة الحديثة ولا السياسة الحديثة ، ولا معنى عندهم (لافي وعيهم ولافي تفكيرهم) لاية مؤسسات او لاية علاقات او لاية اجهزة وخصوصيات ..... نظرا لما اعتادوا عليه سابقاً من تقاليد وادارات محلية اوعشائرية او اوتوقراطية او طائفية او بيروقراطية او استبدادية ، فالمشكلة ليست في تاسيس الدولة بقدر ماتكمن في عوامل التاسيس وظروفه

ان واحدة من اكثر امراض الدولة التقليدية خطورة وتهديدا للمشروع الديمقراطي المتمدن وماتقع به هذه الدولة هو عدم توافق وفقدان التنسيق بين التعبئة الاجتماعية(Social Mobilization) من جهة والتعبئة السياسية (Political Mobilization) . وامام هذا الوضع المضطرب يظهر جلياً قصور المشروع السياسي عن مواكبة الحراك الاجتماعي ولذا يكون تكييف السياسة للمجتمع هو شيءمثالي تعجز الدولة التقليدية بكامل مؤسساتها وتشريعاتها وثقافتها عن تحقيقه لانها لاتمتلك الاليات الضرولاية للوصول الى هذا الهدف [٣٦] .

ان دروس التجربة التاريخية في العراق الحديث تكشف عن ان مصدر مأساته تكمن في عدم تكامله الذاتي ، اذ يستحيل بلوغ التكامل دون تكامل الاحزاب والنخب السياسية في رؤية وطنية واجتماعية واقعية وعقلانية ، فالتجزئة القومية الضيقة والعرقية والطائفية الاخذة في الصعود هي الوجه الظاهري للانحطاط الباطني وكلاهما لايصنع دولة معاصرة ولاتحديث ولااجماع شرعي ، اذ لايمكن للنزاعات القومية الضيقة والعرقية والطائفية ان تحصل على اجماع وطني مما يجعل الجميع بالضرورة ضعيفاً من حيث امكاناتهم بالوطنية ، ومنهكين في ثباتهم الاجتماعي ، وناقصين في عقلهم العراقي وديموتهم الوحيدة هي المؤقت والتاقلم ، لكنها ديمومة لاتصنع ثباتاً واستقرارً ديناميكياً للعراق مما يحرفهم بالضرورة عن فكرة الدولة الشرعية والمجتمع المدني والثقافة العقلانية مع مايترتب

عليه من استعداد دائم لاقتراف الرذيلة السياسية والتقلب فيها بمعايير ومقاييس العابر والمؤقت [٣٧] .

ان ظهور تجربة التحول الديمقراطي في العراق كشفت عن انها فاقدة للمؤسسات والروابط الحديثة ، فاقدة للثقافة الحضرية متداخلة بوصفها عملية سياسية في شبكة الروابط القبلية والاسرية والدينية وقيم العنف الاجتماعي فضلا عن ذلك فأن المجتمع العراقي لم يستطيع حتى الان اعادة انتاج الحقل السياسي ولا ان يمتلك مشتركات اجتماعية نتيجة تفكك الاطر السياسية والانقسام والتشرذم وبروز البنى العصبية والاحتكام الى المحاصصة وعدم الفصل بين المجال المدني والمجال السياسي ، كما تعاني الجماعات السياسية العراقية من غموض مفهوم المؤسسات الديمقراطية او وظائفها وادوارها فضلاً عن قوة المجتمع الاهلي مقابل ضمور شديد في مؤسسات الدولة [٣٨] .

اولاً : الدستور كعامل اساسي لبناء الدولة المدنية :

لقد اصبح تركيز المبادئ العامة المتعلقة بتنظيم السلطات العامة ومهامها عرفاً مثبتاً في نص مقبول رسمياً يسمى الدستور ، ولعل بريطانيا هي الدولة شبه الوحيده التي تستثني من هذه القاعدة ودستور هي كلمة فارسية الاصل ، دخلت اللغة التركية ، ثم شاعت في اللغة العربية واصبحت لها عدة معاني تطورت مع الزمن ، غير ان مفهوم الدستور اليوم يطلق على القانون الاساسي او مجموعة القواعد الاساسية التي تقرر طبيعة نظام الحكم وسلطات الدولة وطرق توزيع هذه السلطات وكيفية استعمالها ، كما تبين حقوق الافراد وواجباتهم [٣٩] .

والدساتير نوعان : اما مدونة مكتوبة و واما عرفية غير مكتوبة ، وعليه فلكل دولة دستور من الناحية الموضوعية حتى ولو لم يكن قائماً من الناحية الشكلية ، وتنقسم الدساتير ايضاً الى مرنة وجامدة [٤٠] .

كما ان هنالك عدة وسائل واساليب لتحضير ووضع الدساتير المكتوبة والتي يمكن تقسيمها الى نوعين [٤١] .

١- أساليب ملكية في اقامة الدستور المكتوب المدون وذلك عن طريق المنحة لانشاء او اقامة الدستور LOCTROL او (الهبه)٩ او طريقة العقد او الميثاق لنشأة الدستور (Le Pavte)

٢- الأساليب الديمقراطية فيمكن تحديدها باسلوبين هما نشاة الدستور بواسطة الجمعية التاسيسية المنتخبة كما في اقامة الدستور الجمهوري

بالولايات المتحدة الامريكية ، حيث وضع الدستور الكونفدرالي لسنة ١٧٧٦ وكذلك عندما وضعت هيئة اخرى دستور الولايات المتحدة الامريكية ١٧٨٧ في مؤتمر فيلادلفيا ، كذلك تحضير دستور كل من المانيا (دستور فيمار لعام (١٩١٩) و (الدستور التركي لعام ١٩٢٤) وغيرها من الدساتير ، اما الاسلوب الثاني فهو وضع الدستور بواسطة الاستفتاء الشعبي وقد اخذت بعض الدول بهذه الوسيلة مثل ايرلندا في وضع دستورها لعام ١٩٣٧ وفرنسا في اقامة دستورها للجمهورية الرابعة عام ١٩٥٦ وكذلك الدستور الايطالي لعام ١٩٤٧ ودستور مصر لعام ١٩٥٦ ، وكذلك دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ م .

ان الدستور ليس فقط مجموعة من القواعد القانونية المدونة ، وثيقة مكتوبة تتعلق بنظام الحكم في الدولة ، بل هو ايضا عملية صيغة قانونية ، ترسي الأسس اللازمة لكفالة عنصر الشرعية للقوة السياسية ، في ضوء ذلك تقوم الدساتير بدور في تنظيم وظيفة الحكم ايا كان النظام السياسي القائم سواء اكان ديمقراطياً ام غير ديمقراطي،

جاء في المادة ١٦ من الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان الصادر عام ١٧٨٩ ان اي عقد بين الحاكم والمحكوم حتى يسمي دستورا يجب ان يتضمن فصلا للسلطات ، وان الدستور اليوم كمفهوم تتجلى في ابهى صورها من خلال تنظيم السلطات العامة في الدستور ، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من حيث التكوين ، والاختصاص ، والعلاقة بين هذه السلطات ، وحدود كل سلطة ، وهذا مايطلق عليه (فصل السلطات) [٤٢] .

لقد كان الدستور منذ نشات مفهومه الحديث ولايزال يستخدم وسيلة في الصراع السياسي [٤٣]

ويلاحظ في معظم الدساتير الحديثة مبادئ مشتركة يعبر عنها باسلوب مشترك وتستند الى ثلاث نقاط رئيسية [٤٤] . ١- مبدا سيادة الشعب ، اي الانتخاب العام .

٢- اخضاع القرارات السياسية لقواعد ثابتة تتعلق بالنقد والمناقشة .٣- تنطوي معظم الدساتير الحديثة على بيان حقوق المواطن الانسانية والاقتصادية والاجتماعية

ان الدستور واحد من اهم مقومات بناء الدولة المدينة بل انه اول مقوماتها اذ لا توجد دولة بلا دستور يعبر عن ارادة شعبها ويذهب البعض في

تفسير الاساس التاريخي لعلوية الدستور الا ان الدستور هو من ينشئ الدولة ويخلقها ، فالدولة لا وجود لها قبل الدستور ، اذ ان وجود الدستور سابق على وجود الدولة [٤٥] .

وتأتي اهمية الدستور من تنظيمه للمجتمع ، فان القانون في الواقع هو وسيلة السلطة السياسية في تنظيم المجتمع وادارته وتحقيق اهدافه واذا ما عملت السلطة باسم القانون فان هذا يعني التزامها في الاحوال الطبيعية بقواعد ثابته ، بمعنى انها تتصرف باسم الهيئة الاجتماعية الممثلة لها وليس بموجب ارادة من يمارسون السلطة [٤٦] .

ان التطبيق الشكلي لهذا الدستور لم ينجح في بناء دولة عراقية مدنية حديثة وذلك لجملة من الاسباب يتعلق القسم الكبير منها بالتطبيق العملي للدستور من خلال الصلاحيات والفصل بين السلطات اضافة الى التدخلات الدولية والاقليمية بالشأن العراقية والتي حالت دون بناء تجربة سياسية ديمقراطية ناجحة .

ان تقييم ذلك يتطلب منا معرفة وبحث معمق في الادوار التي مارستها المؤسسات السياسية التنفيذية والتشريعية والقضائية في ظل دستور ١٩٢٥م . فالبرلمان كمؤسسة تشريعية كان برلماناً صورياً لايمثل الشعب وكان البرلمان العراقي مكون من مجلسين هما : الاعيان والنواب واذا كان مفنرضاً في اعضاء مجلس النواب ان يكونوا ممثلين عن السكان ومنتخبين من قبل الشعب فان مجلس الاعيان كان يعين بارادة ملكية ، وعليه فقد كان لهذا المجلس دور ضعيف في عملية تشريع القوانين ، بسبب طبيعته وحجم عضويته فالدستور نص على عدم تجاوز نسبة اعضائه اكثر من ربع اعضاء مجلس النواب وذلك لاعطاء هذا الاخير يداً اعلى في التصويت على اللوائح ومن ناحية اخرى لم يمتلك مجلس الاعيان صلاحية الانفراد لتشريع اي لائحة ان هذا الدور انطلق من اعتبارات ديمقراطية مفادها ان اعضائه لم يستمدوا سلطتهم من الناخبين ، لانهم كانوا يعينون من قبل الملك لمدة ثمانية سنوات ويعزلون من قبله في اي وقت خلال هذه المدة [٤٧] .

اما في ما يتعلق بالسلطة التنفيذية في العهد الملكي فان حكم الملك فيصل كان حكما ملكيا دستورياً ، مقيدا بالنص الدستوري ويعمل ضمن حدوده . وكما وضحنا سابقاً الى مايوجب الاخذ بعدم شرعية هذا الحكم منذ البداية ، كما ان الفئات والقوى الاجتماعية التي كانت متنفذه في هذا الحكم هي

من طبقة الاشراف او (السادة) السنة بشقيها : الذي يترأس الطرق الباطنية ، او المرتبط بشيوخ العشائر في الفرات الاوسط والريف عامة .
اما في ما يتعلق بالسلطة القضائية ، فقد نص الدستور ١٩٢٥ على استقلالية القضاء وحمايته ، من تدخل الجهات الحكومية الاخرى ، الا ان الواقع افرز صورة مغايرة ، حيث افتقد القضاء الى الاستقلالية ، اذ خضع لنفوذ السلطة التنفيذية، نظراً لاندماج دوره الوظيفي مع الجهه الاخيرة ضمن اسباب اخرى ففي عدد من الوزارات على سبيل المثال كان منصب وزير العدل يشغل وكالة من قبل رئيس الوزراء او اعضاء اخرين في الوزارة ، وهذه الصيغة وضعت وزارة العدل تحت سيطرة وتاثير الاهداف والمصالح الذاتية للوزراء والجماعات المتناحرة داخل كيان الوزارة وكانت المحاكم العراقية بمختلف مستوياتها تفتقر الى الحماية والحرية في عملها وقد تجسد انحراف القضاء عن الاستقلالية والحياد بصيغ اخرى عديدة [٤٨] .
اما في حقبة النظام الجمهوري التي شهدت اصدار خمسة دساتير مؤقتة بينت فيه الشكل السياسي لنظم الحكم الجمهورية ، فالنظام الجديد الذي قام بعد ١٤تموز لم يكتسب شرعيته بشكل قانوني عن طريق الانتخابات بل لجأ الى القوة لكسب هذه الشرعية والتي تعرف بالشرعية الثورية وفي السابع والعشرين من تموز عام ١٩٥٨ صدر الدستور المؤقت الذي لم يوضح فيه شكل النظام السياسي ،
فلم يكن نظاما رئاسياً فلم يتمتع مجلس السيادة والذي انيطت به مهام رئاسة الجمهورية باي صلاحيات حقيقية ، ولم يكن نظاماً نيابياً اذ لاينطبق عليه خصائص النظام النيابي ولم يكن نظاماً خليطاً فلم يتقاسم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الصلاحيات التنفيذية فيما بينهما ، ولم يكن معتمداً على نظام الجمعية كما في سويسرا حيث تمتلك الاخيرة السلطات جميعها : لان مجلس الوزراء كان يمتلك السلطتين التشريعية والتنفيذية كما لم يكن هذا المجلس منتخباً ، بل جاء عن طريق القوة [٤٩] .
اما في العهدين الجمهوريين الثاني والثالث الممتدين للمدة من الثامن من شباط عام ١٩٦٣ م حتى ١٧ من تموز عام ١٩٦٨ م ، فقد اعتمد النظام الجمهوري الرئاسي كشكل للنظام السياسي الحاكم في العراق على الرغم من ان العهدين الجمهوريين استندا في شرعيتهما على الانقلاب ضد السلطة السابقة من دون الحصول على هذه الشرعية بالطرق القانونية

كالانتخاب ، اما في الجمهورية الرابعة التي امتدت منذ عام ١٩٦٨م حتى عام ٢٠٠٣م ، فقد صدر دستوران ، الاول عام ١٩٦٨م والذي اعطى ماسمي (مجلس قيادة الثورة) السلطة الشرعية وسلطة اختيار رئيس الجمهورية ونائبه كما انه منح صلاحيات السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية اذ اعتمد دستور ١٩٦٨ م النظام الجمهوري الرئاسي كشكل للنظام السياسي الحاكم في العراق على الرغم من ان العهدين الجمهوريين استندا في شرعيتهما على الانقلاب ضد السلطة السابقة من دون الحصول على هذه الشرعية بالطرق القانونية كالانتخاب ، اما في الجمهورية الرابعة التي امتدت منذ عام ١٩٦٨ م . حتى عام ٢٠٠٣ م ، فقد صدر دستوران الاول عام ١٩٦٨م والذي اعطى ماسمي (مجلس قيادة الثورة)

السلطة الشرعية وسلطة اختيار رئيس الجمهورية ونائبه كما انه منح صلاحيات السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية اذ اعتمد دستور ١٩٦٨م النظام الجمهوري الرئاسي كشكل للنظام السياسي للجمهورية الرابعة [٥٠] .

اما دستور ١٩٧٠م فقد سيطر رئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت رئيس مجلس قيادة الثورة على السلطة في النظام السياسي الذي اقره دستور عام ١٩٧٠م وقد ركز هذا الدستور النظام الرئاسي ، واسندت مهمة السلطة التشريعية الى مجلس قيادة الثورة وتمت الاشارة في دستور عام ١٩٧٠م . الى هيئة جديدة هي (المجلس الوطني) فجرت اول دورة انتخابية عام ١٩٨٠ [٥١] .

اما بعد اسقاط نظام الجمهورية الرابعة في ٢٠٠٣/٤/٩ م . سقط دستور ١١١٦/ تموز / ١٩٧٠ المؤقت وتعديلاته كافة وفي الخامس عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ م تم توقيع اتفاقا بين الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي انذاك جلال الطالباني مع رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة الحاكم المدني الامريكي للعراق بول بريمر تضمن جدولاً زمنياً لنقل السلطة الى العراقيين تنتهي في كانون الاول عام ٢٠٠٥ م . وقد صدر بعد ذلك الاتفاق قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في الثامن من اذار عام ٢٠٠٤ م والذي تالف من ديباجة و (٦٢) مادة واشارت المادة الرابعة من قانون ادارة الدولة الى ان نظام الحكم في العراق جمهوري ، اتحادي (فدرالي) ، ديمقراطي ، تعددي لكنها لم تشير الى طبيعة هذا النظام فهل هو برلماني ام رئاسي لان العراق حكم خلال الفترة الممتدة من

الثلاثين من حزيران عام ٢٠٠٤م . وحتى ايار من عام ٢٠٠٦م . وهو تاريخ تشكيل الحكومة الاولى حسب دستور ٢٠٠٥م . الدائم بنظاميه الاول كان اقرب الى الرئاسي والثاني كان برلمانياً [٥٢] .

اما دستور ٢٠٠٥ م. النافذ فقد وضح طبيعة نظام الحكم في العراق ، حيث نصت المادة الاولى على مايلي (... نظام الحكم فيها جمهوري ، نيابي (برلماني) ...) ، وعلى الرغم من الاشارة الى ان نظام الحكم هو نظام برلماني ، الا ان هذا النص يتعارض احياناً مع نصوص اخرى واردة في دستور ٢٠٠٥م . تتنقص من طبيعة النظام البرلماني ، اذ منح دستور ٢٠٠٥ م . مجلس النواب صلاحيات تجعله مهيمنة على السلطة التنفيذية متمثلة بكل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ، فمثلاً لايستطيع رئيس الوزراء اقالة اي من وزرائه الا بعد موافقة مجلس النواب ، وهذا امر داخلي يخص مجلس الوزراء ورئيسه حسب ما يراه لتسيير شؤون الدولة بشكل افضل [٥٣] .

ويذهب بعض الكتاب الاكاديميون الى ان العراق بحاجة الى نظرية يتكئ عليها لبناء دولته ، وهذه النظرية هي (العقد الاجتماعي) من اجل تاسيس دولة مدنية حديثة وعصرية [٥٤]

ثانياً : بناء المؤسسات الدستورية

يقصد بالمؤسسات الدستورية هي جملة الاشكال والبنى الاساسية في التنظيم الاجتماعي على نحو ما تقرره القوانين او العادات في جماعة انسانية [٥٥] .

ان الديمقراطية نوع من التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي تهدف الى ادارة الانقسامات المختلفة في المجتمع بصورة سليمة لتحقيق الصالح العام ، ان عملية البناء المؤسسي ليس ترفا بل هي مفصل من مفاصل المقوم السياسي وهي احد المقومات الاساسية في المجتمعات الراغبة في بناء الدولة المدنية الحديثة الى جانب مقومات اخرى يجب توافرها اجتماعية واقتصادية وفكرية [٥٦] .

ان ماهو اكثر اهمية من وجود مؤسسات مستقرة وثابتة هو العلامة على ان هذه المؤسسات وان بقاء هذه المؤسسات تزداد مكانة وسلطة بمعنى وجود مؤسسات سياسية غير شخصية ، ودائمة نسبياً وان بقاء هذه المؤسسات لايرتبط بتغير الرؤساء وهي مؤسسات تتيح تخصصاً معيناً في

ممارسة الشؤون العامة وب التالي هي فعالة اكبر للعملية السياسية التي تعزز الشعور بالهوية السياسية للجماعة [٥٧] .

ان المؤسسات السياسية والعملية السياسية تشكل الاطار الذي يجري فيه الصراع السياسي ، تطلب ذلك موافقة جميع القوى السياسية المختلفة مسبقاً على نوع المؤسسات التي يمر بها فيها الصراع [٥٨] .

لذا فان للمؤسسات دوراً كبيراً ومحورياً في ترسيخ دعائم النظام السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي او الثقافي لاي دولة .

فلا يمكن لأي مجتمع بشري ولا يمكن لاي مؤسسة حكومية ان تمارس نشاطها في ظل غيبة قواعد واجراءات واضحة ومحددة ، اذ بدونها يضطرب المجتمع وتعمه الفوضى [٥٩]

وليس بكاف ان نحلل المؤسسات وعملها وصفيا وانما المهم ان يدرك ويرصد مدى تاثر هذه المؤسسات بالمحيط الاجتماعي للنظام السياسي [٦٠] .

ان وجود المؤسسة في النظام السياسي الديمقراطي يحقق عدة منافع ومزايا تتمثل هذه في ان نواة النظام السياسي وجوهره يتمثل في المؤسسات ، فوجود المؤسسات يفيد في توجيه عقل المواطن بانه عضو في جماعه ، وبهذا يسهم في اخراجه من دائرته الخاصة وتجعله يهتم بشؤون الدولة كلها ويسهم في مناقشتها ومعالجتها وبالتالي تترسخ قيم المواطنة والشعور بالانتماء للدولة .

ان الدولة ليست الكيان الجامع الذي تتحقق فية السيادة فحسب ، وانما هو مجموع المؤسسات والاجهزة التي تتجسد فيها سلطة الدولة ، اي سلطة المجموع الاجتماعي (الامة) من خلال مؤسسات الدولة واجهزتها ويختلف امر السلطة في الدولة الحديثة عن الدول والمجتمعات السابقة في مفهوم السلطة ومقاديرها ومصادرها وتوزيعها في الامة او الشعب في الدولة الحديثة مصدر السلطة مارسها عن طريق التفويض او الانابة لتعذر مباشرتها من قبل المواطنين جميعا وكي لايقع احتكارها من طرف فرد ٠ ملك ، رئيس جمهورية ، رئيس حكومة) او (هيئة ، حكومة ، برلمان) طورت الدولة الحديثة نظاما لتوزيع السلطة يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات بقصد تحقيق التوازن بين مؤسسات الدولة لمنع احتكار حق يعتبر حقا عاماً وعلى هذه المبادئ الحاكمة للسلطة تقوم فلسفة الدولة الحديثة [٦١] .

ان دولة المؤسسات هي اولاً : دولة سيادة القانون في كل المجالات وعلى جميع المستويات .

وهي **ثانياً** : الدولة التي تمتلك رؤية واضحة ونظرة مستقبلية الى الدور المطلوب منها هي ملتزمة وقادرة على تحديد الاهداف ورسم السياسات والخطط والبرامج . وهي دولة الارادة الحديثة والفاعلة التي تنظر الى المواطنين لا كمستهلكين يتلقون الخدمات ، بل كمواطنين يشاركون في صنع القرار وفرض التغيير لإلزام الادارة

بتطوير وتحسين خدماتها ولذا فان بناء المؤسسات يؤدي الى بناء دولة ترتكز على قاعدة متينة وفعالة ، فضلا عن انها تؤدي الى اعادة هيكلة القديم منها [٦٢] .

اما فيما يتعلق بالعراق وبعد تغيير النظام السابق في ٩/ ٢٠٠٣/٤ م. فقد بدأ النظام العراقي الجديد توجهاته نحو بناء دولة مدنية عصرية حديثة تعتمد الدستور والقانون كمرجع لها ، وقد كان دستور ٢٠٠٥ م. من اهم الانجازات التي تحققت على صعيد العملية السياسية في العراق . لقد اختار العراق العراق وفق دستور ٢٠٠٥م ان يكون دولة اتحادية نظام الحكم فيها جمهوري نيابي وان هذا النظام يمارس نشاطه وفعالياته المختلفة عبر مؤسسات دستورية تتوافق مع هذا الاختيار وتنسجم معه ، اذ ان النظام البرلماني يتميز بعدة خصائص ، منها ان الجهاز التنفيذي في النظام البرلماني يتصف بالثنائية السياسية متكوناً من رئيس الدولة غير المسؤول وقد يكون ملكاً ومن رئيس الحكومة صاحب السلطة الحقيقية في المؤسسات التنفيذية ، وسنوضح طبيعة المؤسسات العراقية وفق الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م واهم الصلاحيات التي نص عليها هذا الدستور لبيان مدى توجهات النظام السياسي في بناء الدولة المدنية اذ احسن التطبيق العملي لهذه النصوص الدستورية .

اناط دستور ٢٠٠٥ سلطة التشريع الاتحادي الى مؤسستين دستوريتين هما :

مجلس النواب ومجلس الاتحاد واوضحت المادة (٤٨) من دستور ٢٠٠٥م الية تكوين عدد الاعضاء فيه ، وقد بينت المادة (٦١) من الدستور صلاحيات مجلس النواب العراقي بما ياتي [٦٣] .

١- تشريع القوانين الاتحادية .
٢- الرقابة على اداء السلطة التنفيذية
٣- انتخاب رئيس الجمهورية .
٤- تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

المطلب الثاني :- المتطلبات الاجتماعية والثقافية

ان التنوع المجتمعي في العراق هو دليل على ان العراقيين منذ القدم لم يكونوا طاردين للأخر بل حاضنين له ولولا هذا الاحتضان والانصهار بين المكونات العراقية لما كان هذا التنوع قد استمر منذ الاف السنين على الرغم مما اصاب هذا التنوع الكثير من التفكك والانقسام والتنافر بفعل عوامل سياسية واجتماعية داخلية وخارجية والتي اريد من خلالها بان يكون للمجتمع العراقي المتنوع وتميزه بهذه الخاصية الفريدة عامل ضعف لا عامل قوة في بناء الدولة العراقية الحديثة .

ان تأسيس الدولة على البعد الطائفي او المناطقي او القومي وممارسة العمل السياسي من خلالها يؤسس للصراع والعنف ويصبح افرازاً طبيعياً له ويصبح المواطن هو المحرقة فيصبح الاختلاف مع الاخر قائم على الكراهية والحقد وينتج عن ذلك الالغاء والاقصاء لكل من لايملك القوة والسلطة في هذه الدولة .

اولاً : الثقافة السياسية العراقية والدولة المدنية

ان البحث في اسس الثقافة السياسية في العراق وبيان خصائصها يمهد لنا الطريق لمعرفة مانتجته الثقافة السياسية العراقية من تراكمات عبر العصور وامكانية ان تؤدي هذه الثقافية دورا مهما في بناء الدولة المدنية العراقية الحديثة

يرى (موريوس ديفرجيه) ان الثقافة السياسية جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين ، غير انها بمجموع عناصرها تكون تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية ويذهب (صادق الاسود) الى تاكيد معنى الثقافة السياسية على مستويين : مستوى الفرد ومستوى النظام . فعندما نركز الاهتمام على الفرد فان بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية في جوهرها وينصب ذلك على كل الطرق المهمة التي يتوجه الفرد بها ذاتياً نحو العناصر الاساسية في نظامه السياسي ، اي كيف يشعر الفرد وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه ؟ وكيف يستجيب

؟ ومن ناحية اخرى ماهي الروابط بينه وبين المقومات السياسية لنظامه السياسي ، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه [٦٤] .

ثانياً : التنوع المجتمعي واثره في بناء الدولة المدنية

يعد العراق واحد من المجتمعات المتنوعة ، تعايشت فيه منذ القدم مكوناته المختلفة ، وشكلت فيه فسيفساء جميلة حيث يضم العراق على ارضه الاديان السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والاسلام) ، وعلى الرغم من ان اليهود في خمسينيات القرن الماضي . الا تن وجودهم في العراق لا يمكن انكاره [٦٥]

اما الوجود المسيحي في العراق ، فهو قديم يعود كما تورد بعض الروايات الى المدة التي تلت غياب السيد المسيح (عليه السلام) بنحو ثلاث عقود زهذا الوجود المسيحي متنوع كذلك ، اذ ان المسيحين الناطقين بالسريانية مثلا ينقسمون الى كلدان وكاثوليك واثوريين نساطره ، وسريان ويعاقبه ، مع جماعات بروتستانتية صغيرة [٦٦] .

اما المسلمون في العراق فينقسمون الى شيعه وسنة ، (الشيعه) فرق كثيرة والاكثر انتشاراً في العراق هم الشيعه الاثنا عشرية ، اما السنة فهم اربعة مذاهب (الاحناف والشوافع والحنابلة والمالكية)وبين هذه المذاهب اختلافات مدونة في الكتب الفقهية كما تتواجد في العراق اديان وطوائف اخرى كالصابئة واليزيدية والشبك والكاكائية . اما على صعيد القوميات ، فالعراق يضم القوميات العربية والكردية والتركمان والايزيدية والاثورية والقومية العربية فيها من الشيعة والسنة كذلك ، والقومية الاثورية فيها كاثوليك وبروتستات ، والكرد على الرغم من ان قوميتهم واحدة ، الا ان فيهم اختلافات كثيرة على مستوى اعتناق الطرق الصوفية التي تنتشر بكثرة في كردستان ، وعلى مستوى اللغة المستعملة بل حتى على مستوى المذاهب ، اذ يعتنق الكرد الفيلية المذهب الجعفري في حين ان اغلب الكرد يعتنقون المذهب الشافعي والحنفي [٦٧] .

واذ كانت بعض المؤسسات الاجتماعية تكاد ، لعبت دوراً هامشياً في بناء شخصيات الافراد في مجتمع العراق ، فأن المؤسسة الدينية تكاد تكون المؤسسة الاكثر فعلاً في الشخصية العراقية عموماً ، منذ تأسيس الدولة الحديثة بعيد الاحتلال البريطاني[٦٨] .

ان العراق لم يعرف في تاريخه الحديث والمعاصر فكرة ونموذج الحكم الثابت و فقد كان تاريخه منذ عشرينات القرن العشرين سلسلة من

الانقلابات الحادة التي جعلت منه ميداناً لمختلف التجارب الراديكالية التي تتوجب بصعود التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية وفيها تجسدت فاضحة فكرة ونموذج المؤقت في كل شيء بحيث تحول المؤقت فيها الى ثبات دائم وفي هذا تكمن احدى السمات الجوهرية للخراب السياسي والاجتماعي الذي تعرض له المجتمع والدولة [٦٩] . ان التركيز على الهوية والفكر المنغلق والتي تعلي من شأن نفسها وتنفي الاخر ، تنصب لنفسها الفخاخ والالغام التي تعيق حركتها وتورد نفسها في مهالك وتمارس الانتحار ببطئ بلا وعي ، وكلما وقعت زاد انغلاقها ، وزاد رغبتها في مواجهة الاخر لان ذلك الفعل يعطيها البقاء ويحافظ على عزتها وكبريائها ، لكنها مع الوقت تنتهي وتصبح متناقضة مع واقعها فينتهي بها الامر الى العزلة بممارسة العنف ضد الكل

ان عمليات بناء الدول من العمليات الاجتماعية – السياسية التأسيسية الكبرى والشاملة ذات الطبيعة المركبة والمعقدة ، كما ان عمليات اعادة بناء الدول من العمليات ذات الطبيعة المركبة والمعقدة ، كما ان عمليات اعادة بناء الدول من العمليات ذات الطبيعة المضاعفة في مستوى تركيبها وتعقيدها لانطوائها بشكل طبيعي وفي ان واحد على هدم لبناءات الدولة السابقة ، ووضع اسس جديدة لبناء دولة جديدة ، تكون في العادة مختلفة كلياً وجذرياً عما كان قائماً ، وتندرج عملية بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م في هذا الاطار . اذ جرى التغيير بشكل كلي وجذري لطبيعة هذه الدولة ، مما لم يقتضي تعديل طبيعة النظام السياسي السابق فحسب ، بل تغييراً كليا لاسس الدولة السابقة في جميع المجالات وعلى كل المستويات وفي مقدمتها الاساسان الدستوري والقانوني [٧٠] لو اخذنا مثالاً حول كيفية تعامل الدول مع التنوع الثقافي في مجتمعاتها منذ تأسيسها ففي الولايات المتحدة الامريكية شرع المركز منذ نشوء الدولة عام ١٧٧٦في انتهاج سياسة الاستيعاب (Assimilation) حتى بداية الستينات الماضية . فاستمرارية الهجرات البشرية وتباين تركيبتها الاثنية والعرقية قد نظرت اليها الاكثرية المهيمنة بكثير من الشك وذلك خوفاً من انها ستعمل مستقبلاً على احداث تغيير جوهري في التركيبة السكانية للدولة يكون في غير صالح الانغلو ساكن البروتستانت . ومن ثم عمدت هذه الجماعة الى تبني سياسة يتم فيها جعل هويتها الثقافية بمثابة النموذج الاعلى منزلة (Superior Archetype) . اي بمعنى جعل الهوية الانغلوساكسونية

بمثابة القالب الذي يتوجب التطابق معه والدخول بين اضلاع اطاره من قبل المهاجرين الجدد [٧١] .

لا يمكن ان تقوم دولة ما اذا ما فشل المجتمع في انتاج وحدته وتماسكه ولن تنتج وحده مجتمعية ويستقيم تماسك انساني دونما تعايش مشترك ، ولن يستديم تعايش مشترك دونما روابط عضوية سياسية عادلة وتأمين مشترك للمصالح تتقوض فرص البقاء المجتمعي فيما لو اعتمدت رؤى التمييز ومناهج الاقصاء وقيم الكراهية القائمة على رفض التعايش المؤسس على الاختلاف .

وتضمحل امكانية التماسك الوطني والاجتماعي فيما لو سادت ثقافة العنف والتسلط والاكراه ومصادرة الحقوق سواء في تطبيقات الدولة ام في تطبيقات المجتمع [٧٢] .وليس للنظام السياسي في الدولة الحديثة عقيدة ثقافية او دينية يدين بها ، وتكون له بمنزل المرجع الاجتماعي والسياسي والتشريعي ، فالنظام الذي من هذا النوع ينتهي الى ان يصبح كلانياً ، وان يصطدم بمضمون الدولة المدني ، وبمعنى السياسية بما هي فكرة نسبية معيارها الوحيد المصلة العامة ، فالنظام السياسي الحديث يقوم على مبدأ المواطنة وهي علاقة انتماء الى جماعة وطنية عليا ، انصهارية والى دولة تعبر عن كياناتها باعتبارها جماعة سياسية والمبدأ هذا لايلحظ اصول المواطنة الثقافية او الدينية ، او العرقية ، وانما يلحظ حصراً رابطة الانتماء الاجتماعي الى الجماعة الوطنية ومايترتب عنها من حقوق وواجبات .

اما في ما يتعلق بالثقافة السياسية للنخب العراقية فانه تبرز من بين كل المكونات الاساسية والاقليات نخب عراقية تتاثر وتؤثر بالفكر السياسي العراقي لتسير به باتجاهات مختلفة ، لذلك برزت لنا حركات نخبوية متعددة اضافة للثقافة السياسية بين الجماهير العراقية .

المطلب الثالث : المتطلبات الاقتصادية

ان العوامل الاقتصادية لها دور كبير ومهم في بناء الدولة المدنية وذلك لارتباط النشاط السياسي بالنشاط الاقتصادي الذي هو تعبير عن نظرية سياسية متكاملة تأخذ ابعاد سياسي واقتصادية واجتماعية وثقافية يراد منها التطبيق العملي على ارض الواقع وهذا لا يتم الا عبر التكامل والعلاقة التبادلية والتي ينتج عنها بناء دولة عصرية وقوية والعكس صحيح ،

فبانعدام هذه النظرية والعلاقة تأخذ الدولة بالتفكك والانحلال وتعم الفوضى في المجتمع وينعكس ذلك ايضاً على طبيعة العلاقة بين والمواطن وكذلك العلاقة بين الدولة والمؤسسات الفاعلة فيها .

ان الدولة في العراق اصبحت مصدر الثراء للقابضين على السلطة لذا فقد وقعت كل القيادات والاحزاب السياسية النشطة في الة الدولة والتي تتحكم فيها مراكز قوى تمكنت من توظيف هذه القيادات والاحزاب في تسيير شؤون الدولة وتوظيفها في عمليات النهب ، والفساد ، ومع الوقت اصبحت الغنيمة هي محور النشاط والفعل لدى اغلب القيادات والاحزاب السياسية فانتهى دور الدولة وماتت لتبدو هياكل مفرغة من معناها .

اما القيادات والاحزاب التي تنادي بالاصلاح وبناء الدولة المدنية فقد تم نبذها من قبل المتنفذين وقد استمرت تقاوم بطريقة او بأخرى الا ان البنية المتماسكة للفساد باتت اكبر من الجميع وهي وحدها المتحكمة بالمفاصل المختلفة للدولة ونشاطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

اولاً : طبيعة الاقتصاد العراقي واثره في بناء الدولة المدنية بعد ٢٠٠٣م .

يترتب على الدولة المدنية ان توفق بين كيانها وبين التوسع العظيم لنشاطاتها ومسؤولياتها الاقتصادية وهي توم بمهام متنوعه جداً كما تتخذ اشكالا متنوعه ويرجح تاريخ هذه النشاطات في الحقيقة الى عصور مختلفة ورغم كل النشاطات والسلطات والانظمة التي مارستها الدولة فان فكرة مسؤولية الدولة الاجمالية تجاه الاقتصاد بمجموعة تعد فكرة حديثة وعصرية وهي تبدو متصلة بالنمو الفني والصناعي، وبتقدم التفكير الاقتصادي والمالي و وتطبيق انظمة الديمقراطية وبذلك تحولت الدولة من صفة الحكم الى صفة الحامي ثم اكتسبت صفة المنظم او رب العمل[٧٣] .

جاء تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ م. ليعلن بداية النهاية لمرحلة استمرت منذ عام ١٩٥٨ و سيطرت فيها الدولة على الاقتصاد وعملت على توجيهه في تحقيق الاشتراكية والسعي نحو الوحدة الاقتصادية العربية ، وهذا ماكدته المواد (١) من دستور ٢٩ نيسان المؤقت لعام ١٩٦٤ ، والمادة (١٢) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨، والمادة (١٢) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠ .

ومع انتهاء مرحلة ماقبل ٢٢٠٠٣ بدأت مرحلة تمثلت بالوجود الاجنبي في العراق اذ وصل في ٢٠٠٣/٥/١٣ الى العراق السفير الامريكي (

بول بريمر) بصفته رئيسا لسلطة الائتلاف المؤقتة التي حكمت العراق خلال السنة اللاحقة ، وفي ملخص قدمه الى (بريمر) كبير مستشاريه الاقتصاديين الذي كان يشغل منصب نائب وزير خزانة سابق في الولايات المتحدة الامريكية قيم فيه وضع الاقتصاد العراقي بانه يعاني من مشاكل كبيرة في البنى التحتية كالكهرباء والماء والاتصالات والطرق [٧٤].

ان العراق الذي كان بلداً غنياً نسبياً في الخمسينات والستينات، بحسابات الاقتصاديين، اصبح بلداً فائق الغنى في السبعينات مع تأميم نفطه ، وارتفاع اسعار النفط طوال العقد الذي اعقب حرب تشرين الاول (١٩٧٣ – ١٩٨٤)

حتى بلغت واردات العراق النفطية في هذه المده مايقارب (٥٠٠) مليار دولار ، بمعدل سنوي يقرب من (٣٠) مليار دولار [٧٥].

وقد شكل عدم التوازن بين الطلب والعرض الكلي في الاقتصاد العراقي الذي ساد خلال السبعينات نمطاً قد يمكن تصحيحه عبر الوقت من خلال زيادة الانتاج القومي او زيادة الاستيرادات او كليهما ولم تعط هذه الامكانية الوقت الكافي لاختبارها وبدلاً من ذلك اندلعت الحرب العراقية – الايرانية في ايلول عام ١٩٨٠م ، والتي غيرت كافة المعالم في الاقتصاد وقاد تدمير الاصول المادية كالبنى التحتية ، المزارع المصانع ، منشآت تصدير النفط ، الموانئ ، الطرق وغيرها الى تراجع الانتاج المحلي الذي تدهور اكثر بعد تفاقم مشكلة عجز الايدي العاملة نتيجة التعبئة العسكرية او توسيع حجم القوات المسلحة وتعقدت هذه المشكلة اكثر بعد انسحاب الايدي العاملة الاجنبية من مواقع البناء او الانتاج الصناعي ويعتبر حرف الموارد الاقتصادية صوب المجهود الحربي مشكلة جديدة اضيفت الى مشكلات التجهيز في الاقتصاد المدني علاوة على ذلك فان قيام الحكومة باستنزاف احتياطاتها من العملات الاجنبية المتراكمة سابقاً وتراجع الايرادات النفطية وكذلك نشوء مشكلة المديونية الخارجية وقد نتج عن ذلك مشاكل عديدة [٧٦].

وقبل سقوط النظام كان من الممكن تقدير التدهور الاقتصادي منذ عام ١٩٨٠م ، بمعيار الناتج المحلي الاجمالي ، وهو المؤشر الرئيسي لقياس النمو الاقتصادي وطبقاً للاحصائيات الرسمية المنشورة في حينها والتي تم اعادة تقديرها ايضاً الا ان معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من (٣٦٨٨دولار) في عام ١٩٨٠ الى

(٢٢٥دولار) فقط في عام ٢٠٠٢م . وقد ازدادت الازمة الاقتصادية في العراق بعد غزو الكويت في اب ١٩٩٠م.

وبغياب مرجعية الدولة ومؤسساتها عاد العراقيون وربما اضطرار الى المرجعيات تقليدية ، وان كانت موجودة الا انها ليست بديلاً ولايمكنها ان تكون كذلك عن الدولة ذات البعد الشمولي والتراكم التاريخي مثل المرجعية الدينية والمذهبية والعشائرية والمناطقية والجهوية والعائلية وغيرها [٧٧] .

وفي بداية تسلمه السلطة في العراق قدم لبريمر تقييم اولي عن المشكلات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي ولكن الاجراءات التي اتخذت في هذا الصدد كانت سطحية وغير واقعية وهذه السطحية في التعامل مع المشهد الاقتصادي العراقي بعد ٢٠٠٣م .يرافقها قلة معلومات ، وعدم تخطيط لقضية الاقتصاد وكيفية ادارته ، فقد وضعت سلطة الائتلاف المؤقتة ميزانية لعام ٢٠٠٣م. في اوائل شهر تموز بلغت اكثر من ستة مليارات دولار بقليل ، لكنها عادت وطالبت بتخصيصات تكميلية في شهراب من عام ٢٠٠٣م. بلغت عشرين مليار دولار امريكي ، في اشارة الى ان من وضع الميزانية لعام ٢٠٠٣م. لم يكن محترفاً ، كما لم تكن كل المعطيات متوافرة امام واضعي هذه الميزانية [٧٨]

وقد انتهت سلطة الحاكم المدني بول بريمر (بعد توقيع اعضاء مجلس الحكم الانتقالي) في ٢٠٠٤/٣/٨ رسمياً على قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وفي ٢٠٠٤/٦/٣٠ انتقلت المسؤولية من سلطة الائتلاف المؤقتة الى حكومة بغداد رأسها (اياد علاوي) وقد استندت هذه الحكومة الى قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في حكمها الذي لم توجد فيه نصوص واضحة حول النظام الاقتصادي للدولة العراقية سوى اشارات بسيطة حول صلاحية الحكومة الانتقالية الحصرية في رسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية [٧٩] .

الايجابية لهذه المرحلة فقد تمثلت في تغيير العملة التي تحمل صورة رئيس النظام السابق (صدام حسين) بعملة جديدة تحمل صور تمثل العراق بكل توجهاته واطيافه [٨٠] .

ومع نفاذ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م جاء الدستور بنصوص واضحة وصريحة حول التوجه الاقتصادي للدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ ، حيث كلفت الدولة العراقية في دستور ٢٠٠٥ بإصلاح الاقتصاد العراقي وفق

اسس اقتصادية حديثة وتشجيع القطاع الخاص في العراق كما ان الدولة كفلت تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وهذا مانصت عليه المواد(٢٥-٢٦) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، حيث نصت المادة (٢٥) من دستور ٢٠٠٥م على مايلي (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس حديثة) ، اما فيما يتعلق بالنفط باعتباره العامل الرئيس في الاقتصاد العراقي فقد وردت في هذا الخصوص مادتان في دستور ٢٠٠٥م . هما : (١١١، ١١٢) نصت المادة (١١١) على مايلي : (النفط والغاز هما ملك الشعب في كل الاقاليم والمحافظات) ، اما المادة (١١٢) فقد نصت على مايلي : (اولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروات النفط والغاز) وقد شكلت هاتان المادتان نقاط خلاف اساسية في طبيعة العلاقة بين الدولة العراقية الحديثة واقليم كردستان حيث لم يستطع الطرفان التوصل الى سن قانون يتعلق بالنفط والغاز طيلة السنوات الماضية الامر الذي ادى الى ارباك الاقتصاد العراقي واحداث خلل كبير في الموازنة الاتحادية وخاصة موازنة اتحادية لعام ٢٠١٤-٢٠١٥ خاصة بعد التراجع الكبير في اسعار النفط لهده السنة [٨١] . واللجان المختصة فضلاً عن التوسع الافقي في بينة الوزارات القائمة . ان المفارقة التي اوجدها الاحتلال هو المزيد من الافراط في نمو اجهزة الدولة وعدد العاملين فيها بمعدلات تفوق معدل النمو الاقتصادي [٨٢] .

وفي العراق ومن اجل قيام دولة مدنية ضرورة بناء استراتيجية وطنية تاخذ بعين الاعتبار هذه الرؤى على المستوى الدولي وكذلك على النطاق العربي ذلك ان الفشل الاقتصادي في العراق سيكون العامل الاساسي في استمرار العجز والفوضى الراهنة في البلد والتي قد تكون لها تداعيات خارج حدود البلاد او سقوط النظام السياسي العراقي في احضان دكتاتورية جديدة والتي ستنتفع من الايرادات النفطية في تعزيز سلطتها السياسية لسنوات طويلة على حساب حريات ومصالح المواطنين كما كانت الطرق والاساليب السيئة التي استخدمتها الانظمة السابقة في استغلال الثورة النفطية وادارة الاقتصاد في تدعيم النظام الدكتاتوري السابق قبل سقوطه في ٩ نيسان ٢٠٠٣م . لذا ينبغي الاهتمام المتزايد بالعامل الاقتصادي كونه ركناً اساسياً من اركان بناء الدولة المدنية الى

جانب الركن السياسي والاجتماعي والثقافي بل انه من اهم تلك الاركان واشدها فاعلية في هذا الاتجاه .

ان من اهم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي اليوم فتتمثل بالعديد من المسائل الرئيسية وهي[٨٣]

١- ان التدخل الحكومي المرتبك سواء على مستوى ادارة الاقتصاد الكلي او الجزئي ادى الى تقلبات سعرية مجهولية ، ولدت اسواقاً سوداء للوقود والسلع فاقت قدرة الاقتصاد الوطني والمواطن على التحمل .

٢- ان الخلل الناجم عن تصدير النفط يشكل ٨٥% او اكثر وهو يمثل ٢/٣ من الناتج المحلي (GDP) فضلاً عن كونه المصدر الاساس للعملات الاجنبية والاحتياطي النقدي الداعم للعملة الوطنية .

٣- ان توقف الكثير معظم المشاريع الصناعية والزراعية ممن تتمتع بالقدرة والميزة التنافسية المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض اثمانها النسبية ، ادى الى تفاقم مشاكل الشركات الصناعية العامة اضافة الى التأثير على الفرد المنتج .

٤- اخذت اسعار السكن وخدمات الصيانة تلاحق اسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها . بعد ان كانت تتباطأ لسنوات عند ملاحقتها لاسعار تلك السلع .

٥- هناك تناقض وحراك اخذ يضع السياسة النقدية امام مهمة مباشرة وغير مباشرة في تطوير وتقوية نشاطات الوساطة المالية وبناء البنية المصرفية فمهام استقرار السوق المالية لاتقل اهمية من مهام السياسة كحاضنة للنمو والتطور الاقتصادي .

٦- تنامي احتياطي العراق من العملة الاجنبية المحتفظ به في صندوق تنمية العراق ، وفي مصروف الامارات المركزي ، وفي ايطاليا الى اكر من (٥٠) مليار دولار اميريكي ويورو نتيجة للزيادة الحاصلة في اسعار النفط خلال العام ٢٠٠٨ م.

٧- حددت الجهات العراقية المختصة نسبة البطالة في العراق بـــ (١٨%)بينما حددتها الجهات غير الرسمية الدولية بحدود ٦٠ - ٧٠ % بضمنها نسبة ٤٣% عمالة وبطالة مقنعة .

٨- توجد حالياً (١٩٢) شركة من شركات القطاع العام متوقفة عن العمل او ان نشاطها يقتصر على نسبة ٢٠% من الطاقة التصميمية ، وان هذه الشركات تستوعب بحدود (٥٠٠) الف عامل .

٩- يبلغ عدد السكان المهاجرين والمهجرين بسبب الحرب الطائفية بحدود (٤) ملايين انسان ، يجرى حالياً اعادتهم وتوطينهم في الاماكن التي نزحوا منها . وقد ازداد هذا العديد بعد سقوط الموصل ومدن عراقية اخرى في ١٠ حزيران ٢٠١٤ م . بيد التنظيمات الارهابية

١٠- بالرغم من ارتفاع عدد المصارف العراقية والاجنبية العاملة في العراق وزيادة رؤوس اموالها وحجم ودائعها ، الا ان نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق مازالت في مستوى منخفض لايتعدى ٤% وهي نسبة منخفضة ودون مستوى الطموح .

١١- يعاني الاقتصاد العراقي في اختلالات هيكلية فهو اقرب مايكون الى الاقتصاد الخدمي اذا ما استبعدنا قطاع النفط الذي يساهم بنسبة ٧٠%

الخاتمة

في ضوء ما سبق ومن خلال هذه الدراسة التي تناولت النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء الدولة المدنية فيه تم التعرف على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي واهم خصائصه والعوامل التي يستمد منها قوته وشعبيته كما تناولت الدراسة طبيعة الانظمة السياسية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى تغيير النظام السابق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ .

كما تناولت الدراسة مفهوم الدولة المدنية وذلك بالاشارة الى الجذور التاريخية لنشأة الدولة واهم المفاهيم المتعلقة بالدولة وكذلك النظريات الفقهية المختلفة التي تعلل اسباب نشأة الدولة .

كما تم تناول اهم المتطلبات المتعلقة ببناء الدولة المدنية في العراق ما بعد ٢٠٠٣م وهي متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية يمكن الاعتماد عليها وتفعيلها واستثمارها بالشكل الصحيح لبناء دولة مدنية حديثة في العراق تحارب الطائفية والقومية والقبلية والمحاصصة وتؤسس لدولة المواطنة التي تحقق فيها العدالة وحكم القانون واستقلال القضاء وبناء المؤسسات الدستورية الفاعلة في هذا الاتجاه وهي بلا شك مؤسسات مترابطة ومتكاملة تخضع للقانون والرقابة الدستورية والشعبية وتضع الحلول والمعالجات لكافة المشاكل التي يعاني منها العراق سواءً السياسية منها او الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية مما يسهم في تعزيز وتقوية بنية الدولة ونظامها السياسي على المستوى الداخلي والخارجي

الهوامش

[١] اسماعيل الغزال : الدساتير والمؤسسات السياسية ، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٩
[٢] ثروت بدوي: النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص٦
[٣] انظر ديفيد استون ، غابريل الموند ، روبرت دول : موسوعة العلوم السياسية ، مجلة الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ،ص٥١٤
[٤]
[٥] انظرمحمد طه بدوي : النظرية السياسية ، النظرية العامة للمعرفة السياسية و المكتب العصري الحدبيث ، القاهرة ، ١٩٥٦، ص٢٢٢-٢٣٥
[٦] محمد طه بدوي : النظرية السياسية ، النظرية العامة للمعرفة السياسية ، المكتب العصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٥٦، ص٢٢٢-٢٣٥ .
[٧] محمد نصر مهنا : في النظم الدستورية والسياسية ، المصدر السابق ، ص٦٤ .
[٨] محمد نصر مهنا : في النظم الدستورية والسياسية ، المصدر السابق ، ص٨١-١٩٥ .
[٩] المصدر السابق ذكره ، ص٨١-١٩٥ .
[١٠] د. داود مراد حسين الداودي : الانظمه السياسيه ، ط٣ ، دار نيبور،٢٠١٦، ص١٢
[١١] جاك دونديو دوفابر: الدولة ، ترجمة ، د. سمحوي فوق العادة ، منشورات عويدات ، ط٢،بيروت،١٩٨٢ ،ص٦ .
[١٢] عبد الغني بسيوني : الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستورية ، ص١٩ .
[١٣] علي خليفة : المواطنية ومسارات الدولة ، دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان (٤٩-٤٠) بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٣ .

[١٤] راتب الحوراني : مفهوم الحرية في التاريخ ، ط، دار الفارابي بيروت ، ٢٠١١ ، ص٤٢- ٥٥
[١٥] سعد حقي توفيق : تاريخ العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٥٩ .
[١٦] جورج بوردو : الدولة ، ترجمة د. سليم حداد ، ط٣، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٥١-٥٢
[١٧] سعد الدين ابراهيم : المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٤٥
[١٨] اندريه هوريو : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ترجمة علي مقلد واخرون ، ج٢الاهليه للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٧١ .

[١٩] جابر حبيب جابر : صراع الدولة والهوية في العراق من بحوث الندوة العلمية السنوية التي نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية – جامعة بغداد ، (اشكاليات التحول الديمقراطي في العراقي) بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٨ ، ص١٧ .
[٢٠] هارولد لاسكي : اصول السياسية ، ج١، ترجمة ابراهيم لطفي عمر واخرون ،دار المعرفة ، بلا ، ص٨
[٢١] اريك وايل : هيغل والدولة ، ترجمة نخلة فريفر، دار التنوير ، بيروت ، ١٩٨٦، ص٣٣ .
[٢٢] جورج و . فريدريك : هيغل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣و ص٣٨ .
[٢٣] جورج بوردو : الدولة : ترجمة د. سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط٣، بيروت ، ٢٠٠٢، ص٧٤، ١٠٥ .
[٢٤] باسم الراعي : المجتمع والدولة (اشكالها وتحولاتهما) ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١١، ص٩٨.
[٢٥] علي احمد بديري، خارج الطائفة و ط١، مؤسسة مدارك للنشر والترجمة ، بيروت ، ٢٠١١، ص٢٧٧ .
[٢٦] مهدي عامل : في الدولة الطائفية ، ط٢، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص٢٤
[٢٧] جوزيف شترابر : الاصول الوسيطة للدولة الحديثة ، المصدر السابق ، ص٩٢
[٢٨] جوزيف شترابر : الاصول الوسيطة للدولة الحديثة ، المصدر السابق ، ص١٠
[٢٩] محمد مظفر الادهمي : المجلس التاسيسي العراقي و ط٢، ج١، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٤٦ .
[٣٠] تشالرز تريب : صفحات من تاريخ العراق ، الدار العربية للعلوم ، مكتبة مدبولي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٧٧-٧٨
[٣١] عبدالرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص١١٩ .
[٣٢]
[٣٣] انظر الدستور العراقي في ٢٩نيسان ١٩٦٤
[٣٤] انظر فالح عبدالجبار : العمامه والافندي ، سولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني ، ترجمة امجد حسين ، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠١٠ .
[٣٥] عقيل الناصري : ١٤ تموز الثورة الثرية ، الكتاب الثاني ، ج١، دار الحصاد ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص٥٠ ومابعدها
[٣٦] سعد الدين ابراهيم : مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربي ، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٤١٣-٤١٤ .
[٣٧] ميثم الجنابي : فلسفة الهوية الوطنية العراقية ، المصدر السابق ، ص١٦٤ .

[٣٨] محمد صادق الهاشمي : الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ط٢ ، ٢٠١٣ ، ص٣٩٨ .
[٣٩] احمد عطية الله : القاموس السياسي ، دار النهضة العربية ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص، ٥٢١ .
[٤٠] بطرس بطرس غالي و محمود خيري عيسى : المدخل الى علم السياسة ، ط٥ ، مطابع الاهرام التجارة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٢٢٥٤ .
[٤١] للمزيد انظر حسان محمد شفيق العاني ك الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، ص١٨٤-١٩٠.
[٤٢] سعدي محمد الخطيب : الدولة القانونية وحقوق الانسان ، منشورات الحلبي ، بيروت ، ط١، ٢٠١٢ ، ص٦٢-٦٣ .
[٤٣] هشام الشاوي : مقدمة في علم السياسة ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ص١٣٠.

[٤٤] جاك دونديو دو فابر : الدولة ، ترجمه سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات ، ط٢، بيروت – باريس ، ص٢٢-٢٣.
[٤٥] منذر الشاوي : القانون الدستوري ٠ (نظرية الدستور) ، منشورات كمركز البحوث القانونية ، وزارة العدل ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص١٤-١٥
[٤٦] صادق الاسود : الراي العام (ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص٤٠٢ .
[٤٧] نزار توفيق الحسو : الصراع على السلطة في العراق الملكي ،بغداد ، مكتبة الكندي ، ١٩٨٤ ، ص٦١ .
[٤٨] للمزيد انظر نزار توفيق الحسو : المصدر السابق ، ص٥٨-٥٩ .
[٤٩] للمزيد عن الانظمة الرئاسية النيابية ونظام الجمعية الوطنية انظر : حسان شفيق العاني : الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣- ٣٩
[٥٠] محمود شريف بسيوني : الدساتير العراقية ودراسة مقارنة لمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، ص٨١-٩٧ .
[٥١] نفس المصدر السابق : ص١٠٧-١١٥ .
[٥٢] انظر : المادة (٢) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤م .
[٥٣] فائز عزيز اسعد : دراسة نافذة لدستور جمهورية العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦ .
[٥٤] عامر حسن فياض : سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، سلسلة كتاب الصباح الثقافي ، جريدة الصباح ، ٢٠٠٧
[٥٥] موريس ديفرجيه : مدخل الى علم السياسة ، ط١ ، دمشق ، ١٩٦٤ ، ص١١٠

[٥٦] عامر حسن فياض : افكار تاسيسية في بناء الدولة المدنية العراقية الحديثة ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ، (٣٤) ، السنة الثامنة عشر ، كانون الثاني ، حزيران ، ٢٠٠٧ م، ص١٣٦ .

[٥٧] انظر جوزيف شترابر : الاصول الوسيطة للدولة الحديثة ، ترجمة محمد عيتاني ، دار التنوير ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص١٢-١٣ .

[٥٨] مها عبداللطيف الحديثي : مشكلة التعاقب على السلطة واثرها في الاستقلال السياسي في العالم الثالث اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،١٩٩٤

[٥٩] كمال المنوفي : اصول النظم السياسية المقارنة ، الربيعان للنشر والتوزيع ، ط١ ، الكويت ، ١٩٩٧، ص٢٢١.

[٦٠] حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطبعة جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٣٥١ .

[٦١] جون لوك : نقلا عن عبدالاله بلقزيز ، الدولة والسلطة الشرعية ، منتدى المعارف ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١١١- ١١٢ .

[٦٢] خيري عبدالرزاق جاسم : نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ط١، ٢٠١٢ ، ص٩٨-٩٩ .

[٦٣] الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م : المادة (٦١) .

[٦٤] انظر د. صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٩٠ ، ص٣٢٥ ومابعدها .

[٦٥] عباس شبلاق : هجرة يهود العراق(الظروف والتاثيرات)، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٩ .

[٦٦] سليم مطر : جدل الهويات ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ٢٠٠٣ ، ص٣٦ .

[٦٧] مارتن فان برونسن : الاغا والشيخ والدولة ٠ (البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان) ، ترجمة امجد حسين ، ط١ ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص٤٥٥-٤٤٨

[٦٨] علي وتوت : الدولة والمجتمع في العراق المعاصر ، المصدر السابق ، ص٤٥٣-٣٥٦

[٦٩] ميثم الجنابي : فلسفة الهوية الوطنية العراقية ، دار افكار للدراسات والنشر ، ط١، ٢٠١٢، ص٤٦

[٧٠] علي عباس مراد : حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد الرابع ، السنة الاولى ، ديسمبر ، ٢٠١٢ ، ص٢٠٦

[٧١] حسام الدين علي مجيد : تجربة بناء الدولة ، الامة واثرها في مستقبل الهوية الامريكية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان (٣٩-٤٠) ، ٢٠١٣ ، ص١٢٩-١٣٠ .
[٧٢] حسين دوريش العادلي : المجتمع والدولة ،(جدلية التلازم والولادة المتبادلة) مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي العلمي ،ط١ ، ٢٠٠٨، ص٤٤ .
[٧٣] جاك دونديو دوفابر: الدولة ، المصدر السابق ، ص٥٦-٥٧
[٧٤] بول بريمر : عام قضيته في العراق ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٦ و ص٨٥ .
[٧٥] احمد كاظم حبي :العراق في ظل اقتصاد معولم ، الواقع والرؤى ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب القانوني ، مطبعة جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، ٢٠٠٩ .
[٧٦] عباس النصراوي : الاقتصاد العراقي ، النفط - التنمية – الحروب – التدمير – الافاق (١٩٥٠-٢٠١٠) ترجمة سعيد عبدالعزيز ،دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٤٤-١٤٥ .
[٧٧] عبدالحسين شعبان : جدل الهويات في العراق ، الدولة والمواطنة ، الدار العربية للعلوم ، ناشرشون ، ط١، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٤١ .
[٧٨] علي عبدالامير علاوي : احتلال العراق (ربح الحرب وخسارة السلام) ، ترجمة عطا عبدالوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٩ ، ص٢٩٢-٢٩٣ .
[٧٩] انظر : المادة (٢٥،أ ،ج)من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤.
[٨٠] بول بريمر : عام قضيته في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص١٠١-١٠٢.
[٨١] للمزيد : انظر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المواد (٢٥، ٢٦ ،١١١ ،١١٢)
[٨٢] حسن لطيف الزبيدي : ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ،ط،٢٠١٣،ص٩٠-٩٢.
[٨٣] احمد كاظم حبي : المصدر السابق ، ص٢١٩ .

المصـــادر

اولاً : الدساتير :
١- القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥
٢- الدستور العراقي لعام ١٩٥٨
٣- الدستور العراقي لعام ١٩٧٠
٤- قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤
٥- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥
ثانياً : الكتب العربية :
١- احمد عطية الله : القاموس السياسي ، دار النهضة العربية ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٦٨
٢- احمد كاظم حبي : العراق في ظل معولم ، الواقع والرؤى ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب القانوني، مطبعة جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، ٢٠٠٩ .
٣- اسماعيل الغزال : الدساتير والمؤسسات السياسية ، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت ، ١٩٩٦ .
٤- د. صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٩٠ .
٥- محمد طه بدوي : النظرية السياسية ، النظرية العامة للمعرفة السياسية و المكتب العصري الحدبيث ، القاهرة ، ١٩٥٦.
٦- باسم الراعي : المجتمع والدولة (اشكالها وتحولاتهما) ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١١،
٧- بطرس بطرس غالي و محمود خيري عيسى : المدخل الى علم السياسة ، ط٥ ، مطابع الاهرام التجارة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
٨- ثروت بدوي: النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥.
٩- جابر حبيب جابر : صراع الدولة والهوية في العراق من بحوث الندوة العلمية السنوية التي نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية – جامعة بغداد ، (اشكاليات التحول الديمقراطي في العراقي) بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٨ .
١٠- حسام الدين علي مجيد : تجربة بناء الدولة ، الامة واثرها في مستقبل الهوية الامريكية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان (٣٩-٤٠) ، ٢٠١٣ .
١١- حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطبعة جامعة بغداد ، ٢٠٠٧.
١٢- حسن لطيف الزبيدي : ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ،ط،٢٠١٣.
١٣- حسين دوريش العادلي : المجتمع والدولة ،(جدلية التلازم والولادة المتبادلة) مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي العلمي ،ط١ ، ٢٠٠٨.

١٤- خيري عبدالرزاق جاسم : نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ط١، ٢٠١٢ .
١٥- راتب الحوراني : مفهوم الحرية في التاريخ ، ط، دار الفارابي بيروت ، ٢٠١١
١٦- سعد الدين ابراهيم : المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ،
١٧ - سعد حقي توفيق : تاريخ العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .
١٨ - سعدي محمد الخطيب : الدولة القانونية وحقوق الانسان ، منشورات الحلبي ، بيروت ، ط١، ٢٠١٢ .
١٩- سليم مطر : جدل الهويات ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ٢٠٠٣ .
٢٠- صادق الاسود : الراي العام (ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .
٢١- عامر حسن فياض : افكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية العراقية الحديثة ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ، (٣٤) ، السنة الثامنة عشر ، كانون الثاني ، حزيران ، ٢٠٠٧ م.
٢٢- عامر حسن فياض : سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، سلسلة كتاب الصباح الثقافي ، جريدة الصباح ، ٢٠٠٧ .
٢٣- عباس شبلاق : هجرة يهود العراق(الظروف والتأثيرات)، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٢٤- عبدالحسين شعبان : جدل الهويات في العراق ، الدولة والمواطنة ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، ط١، بيروت ، ٢٠١٠ .
٢٥- عبدالرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٢ ، المصدر السابق .
٢٦- عقيل الناصري : ١٤ تموز الثورة الثرية ، الكتاب الثاني ، ج١، دار الحصاد ، دمشق ، ٢٠٠٩ .
٢٧- علي احمد بديري، خارج الطائفة و ط١، مؤسسة مدارك للنشر والترجمة ، بيروت ، ٢٠١١.
٢٨- علي خليفة : المواطنية ومسارات الدولة ، دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان (٤٩-٤٠) بيروت ، ٢٠١٣ .
٢٩- علي عباس مراد : حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد الرابع ، السنة الاولى ، ديسمبر ، ٢٠١٢ .

٣٠- علي عبد الأمير علاوي : احتلال العراق (ربح الحرب وخسارة السلام) ، ترجمة عطا عبدالوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٩ .
٣١- علي وتوت : الدولة والمجتمع في العراق المعاصر ، سوسيلوجيا المؤسسة السياسية في العراق، ١٩٢١- ٢٠٠٣ ،ط١ ، مركز دراسات المشرق العربي ، ٢٠٠٨ .
٣٢- فائز عزيز اسعد : دراسة نافذة لدستور جمهورية العراق .
٣٣- كمال المنوفي : اصول النظم السياسية المقارنة ، الربيعان للنشر والتوزيع ، ط١ ، الكويت ، ١٩٩٧.
٣٤ - محمد صادق الهاشمي : الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ط٢ ، ٢٠١٣.
٣٥- محمد طه بدوي : النظرية السياسية ، النظرية العامة للمعرفة السياسية ، المكتب العصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٥٦.
٣٦- محمد مظفر الادهمي : المجلس التأسيسي العراقي و ط٢، ج١، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٩.
٣٧- محمد نصر مهنا : في النظم الدستورية والسياسية ، المصدر السابق .
٣٨- محمود شريف بسيوني : الدساتير العراقية ودراسة مقارنة لمعايير الحقوق الدستورية الدولية.
٣٩- منذر الشاوي : القانون الدستوري ٠ (نظرية الدستور) ، منشورات كمركز البحوث القانونية ، وزارة العدل ، بغداد ، ١٩٨٠ .
٤٠- مها عبداللطيف الحديثي : مشكلة التعاقب على السلطة واثرها في الاستقلال السياسي في العالم الثالث اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،١٩٩٤.
٤١- مهدي عامل : في الدولة الطائفية ، ط٢، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٣،
٤٢- ميثم الجنابي : فلسفة الهوية الوطنية العراقية ، دار افكار للدراسات والنشر ، ط١، ٢٠١٢.
٤٣- نزار توفيق الحسو : الصراع على السلطة في العراق الملكي ،بغداد ، مكتبة الكندي ، ١٩٨٤.

ثالثاً : الكتب الاجنبية

١- اريك وايل : هيغل والدولة ، ترجمة نخلة فريفر، دار التنوير ، بيروت ، ١٩٨٦.
٢- جوزيف شترابر : الاصول الوسيطة للدولة الحديثة ، ترجمة محمد عيتاني ، دار التنوير ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٣- ديفيد استون ، غابريل الموند ، روبرت دول : موسوعة العلوم السياسية ، مجلة الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤ .
٤- بول بريمر : عام قضيته في العراق ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٦
٥- تشالرز تريب : صفحات من تاريخ العراق ، الدار العربية للعلوم ، مكتبة مدبولي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
٦- جورج و . فريدريك : هيغل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣.
٧- جون لوك : الدولة والسلطة الشرعية ، منتدى المعارف ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٣
٨- جورج بوردو : الدولة : ترجمة د. سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط٣، بيروت ، ٢٠٠٢.
٩- جاك دونديو دوفابر: الدولة ، ترجمة ، د. سمحوي فوق العادة ، منشورات عويدات ، ط٢،بيروت،١٩٨٢
١٠-مارتن فان برونسن : الاغا والشيخ والدولة ٠ (البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان) ، ترجمة امجد حسين ، ط١ ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠٠٨.
١١-موريس ديفرجيه : مدخل الى علم السياسة ، ط١ ، دمشق ، ١٩٦٤
١٢- هارولد لاسكي : اصول السياسية ، ج١، ترجمة ابراهيم لطفي عمر واخرون ،دار المعرفة.

رابعاً : المجلات والصحف

١- المجلة العربية للعلوم السياسية : مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان ٣٩-٤٠، بيروت ، ٢٠١٣
٢- المجلة العربية للعلوم السياسية : العددان (٣٩-٤٠) .
٣- مجلة العلوم السياسية : جامعة بغداد في ٢٠٠٩/١١/١٨ .
٤- مجلة الدراسات الدولية : جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .
٥- مجلة العلوم السياسية : كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٤ ، السنة الثامنة عشر ، كانون الثاني ،حزيران ، ٢٠٠٧ .